

تقدمة:

يُعدُّ الشعر أحد مصادر الاحتجاج على صحة القواعد النحويَّة، ورافدًا مهمًّا من روافد الاستدلال، وللنحويين عناية خاصَّة به، يقول سعيد الأفغاني: "من يُنعم النظرَ في معاجم اللغة وكتب قواعدها، يجد كتب اللغويين أوفر حظًّا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر"<sup>(١)</sup>.  
ومما يبيِّن بجلاء أهميَّة النحو، ويبرز وظيفته، ربطه بالجوانب التطبيقية، وذلك من خلال دراسة القواعد النحويَّة مرتبطة بالنصوص الرفيعة .

وتمثِّل الدواوين الشعريَّة ينبوعًا ثرًّا لدراسة هذه التطبيقات النحويَّة المختلفة؛ لتفنُّن الشعراء في القول، وتنويعهم في الأساليب .

و" اتصال النحو بالنصِّ الشعريِّ مجال خصب، جدير بالبحث والدراسة المنهجية المتأبئة، فهذا الاتصال يكشف عن كثير مما يزخر به النحو العربي من إمكانات تعبيرية، تتيح للشاعر التصرُّف في الأساليب، وتمدُّه بالتراكيب المختلفة

---

(١) أصول النحو ٥٩.

والبدائل الأسلوبية المتنوعة التي يختار من بينها ما يتناسب مع  
غرضه، ويتسق مع غايته" (١).

وتدور هذه الدراسة حول الجملة الشرطية، وتطبيقاتها في  
ديوان قيس لبنى.

والشرط من الأساليب العربية الرصينة ذات الوظائف  
التركيبية المتعددة التي يكثر دورانها على الألسنة، وشاع  
وروده في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام  
العرب شعراً ونثراً، ولأهميته وأثره في المعنى، أُقيمت حوله  
دراسات عديدة.

وقد شكّلت الجملة الشرطية ظاهرة لافتة للنظر في الديوان  
محلّ الدراسة.

ولشعر قيس بن ذريح أهمية في مجال الاحتجاج في النحو،  
فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، وورد شعره في كتب  
المتقدمين، ومن ذلك قوله:

تُبْجِي عَلَى بُنَى وَأَنْتَ تَرْكُتَهَا \*\* وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلًا أَنْتَ

أَقْدَرُ (٢)

فقد استشهد به سيبويه (٣)، وكذلك أورده المبرّد (١)، وابن  
يعيش (٢).

(١) بناء الجملة في شعر الخنساء ٥ .

(٢) الديوان ٤٤، وفيه (أتبكي).

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٣ .

وقوله:

تَكْنَفَنِي الْوَشَاءُ فَازْعَجُونِي \*\* فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِي

الْمُطَاعِ<sup>(٣)</sup>

استشهد به سيبويه<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، والزجاجي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

ومن لطيف ماوقفت عليه استشهاد ابن مالك وابن الصائغ بقول ذريح، والد قيس: "والله لأأريم<sup>(٨)</sup> هذا الموضع أو أموت أو تُخَلِّيَهَا"، استشهد به على أن (أو) التي يُنصب المضارع بعدها على ضربين: بمعنى (إلّا)، وبمعنى (حتّى)، وأنهما اجتماعاً في قول ذريح، الأولى بمعنى (حتّى)، والثانية بمعنى (إلّا)<sup>(٩)</sup>.

(١) المقتضب ٤/١٠٥.

(٢) شرح المفصل ٣/١١٢.

(٣) الديوان ٦٢.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) الأصول ١/٣٥٢.

(٦) اللامات ٨٢.

(٧) انظر على سبيل المثال: شرح المفصل ١/١٣١، المقرّب ٢٠١.

(٨) الرّيم: البرّاح، والفعل رام يريم إذا برح. يُقال: ما يريم يفعل ذلك أي ما يبرح. لسان العرب (ريم) ١٢/٥٩.

(٩) انظر: شرح عمدة الحافظ ١/٣٣٥، اللّحة في شرح الملحّة ٢/٢٦.

ومع هذه الأهمية لشعر قيس لم يحظَ - حسب علمي- بدراسات نحوية تبرز مافيه من قضايا تتصل بهذا العلم، ومن هنا كان التوجُّه لدراسة قضية نحوية من القضايا الشائعة فيه. وتستلزم الدراسة اتباع المنهج الوصفي (التحليلي) من خلال استقراء مواضع أدوات الشرط وتركيب الجملة معها، ودراستها وتحليلها وفق ما أورده النحويون من أحكام، مع ملاحظة مطابقة الواقع اللغوي في أبيات الديوان لما ورد في التراث النحوي.

- الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة نحوية - حسب علمي- متصلة بالجملة الشرطية أو غيرها من الدراسات النحوية دارت حول ديوان قيس لبني، وهناك دراسات للجملة الشرطية أو لأسلوب الشرط طُبِّقت على نصوص نثرية وشعرية ، وممَّا وقفت عليه منها فيما يتصل بمضمار الدراسة:

- أنماط الجملة الشرطية في الأحاديث النبوية- صحيح البخاري نموذجًا، بو عبدالله السعيد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٢م.

- أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت، رسمية الشراونة، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، ١٤٢٧هـ.

- الجملة الشرطيّة في شعر المفضّليات - دراسة نحوية  
دلالية، نبيل سعد عثمان، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة  
القاهرة، ٢٠١٠م.

- أسلوب الشرط في ديوان الهذليين - دراسة نحوية، أحمد  
بشارة جمعة، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، ١٤٢٨هـ.  
وقد تدرس ضمن قضايا بناء الجملة بشكل عام، ومن  
الدراسات التي تناولتها وفقاً لهذا الشكل:

- بنية الجملة العربيّة في ديوان دريد بن الصمّة - دراسة  
نحويّة دلالية، رسالة ماجستير، جمعي حميدات، جامعة  
منتوري، الجزائر، ١٤٢٦هـ.

- بناء الجملة في شعر الخنساء، رسالة دكتوراه، زكريا  
إبراهيم زكي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٢٧هـ.

ومن أوسع الدراسات التي درست الجملة الشرطيّة في ذاتها  
- فيما وقفت عليه-: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، أبو  
أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، عابدين، الطبعة  
الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

هذه الدراسات وغيرها يتّضح معها ما لقضايا الجملة  
الشرطيّة من أهميّة في مجال الدراسات النحويّة  
-أهداف البحث :

يهدف البحث إلى عدّة أمور، منها:

- رصد أدوات الشرط الواردة في الديوان، ومعرفة دلالاتها ضمن السياق الذي وردت فيه.
- معرفة الأنماط الشرطيّة الواردة في الديوان، وتحديد أكثرها شيوعاً، وكذا أقلّها وروداً .
- دراسة القضايا التركيبية المتصلة بالجملة الشرطيّة، كالربط، والحذف، والرتبة.
- معرفة مدى استعمال الجملة الشرطيّة في لغة الشاعر، ودلالة هذا الاستعمال ما أمكن.
- مطابقة الدراسة النحويّة مع ماورد في الديوان؛ لمعرفة مدى موافقته لما ذكره النحويون، وما جاء مخالفاً لذلك.
- إغناء الشواهد المرتبطة بالجملة الشرطيّة، والإفادة منها في مقرّرات النحو في مختلف مراحل التعليم.
- طريقة التنفيذ :
- بُنِيَت الدراسة على مقدّمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، تليها خاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.
- أمّا المقدّمة فتشمل التعريف بالموضوع، وبيان أهميّته، وأسباب اختياره، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وطريقة التنفيذ، ثمّ التمهيد، وفيه تعريف موجز بالشاعر، وشعره في درس النحوي، ويليه المباحث وفقاً للتصور الآتي:
- المبحث الأول: الجملة الشرطيّة وعناصرها.

المبحث الثاني: أدوات الشرط : معانيها واستعمالاتها،  
وعلاقتها بالسياق.

المبحث الثالث: أنماط الجملة الشرطيّة .

المبحث الرابع: القضايا التركيبية للجملة الشرطيّة.

مع ملاحظة أنّ الدراسة التطبيقية لما ورد في الديوان في  
المباحث الثلاثة الأخيرة تسير جنباً إلى جنب مع الدراسة  
النحويّة .

وسيكون سير العمل في البحث على النحو الآتي:

- استقراء مواضع ورود أدوات الشرط في الديوان،  
وتصنيفها وفق التقسيمات النحويّة الخاصّة بها، ودراسة معانيها  
واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق.

- الموازنة بين ماورد في كتب النحويين من أحكام وماورد  
في الديوان.

- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الشرطيّة، وتطبيقها على  
ما جاء في الديوان، وتحديد ما جاء وفقاً لما هو مقرّر عند  
النحويين، وما كان مخالفاً لها، وبيان الأنماط التي لم يرد لها  
ذكر في المظانّ النحويّة.

- إيراد نماذج من الديوان على كل نمط من الأنماط، مع  
بيان نسبة وروده في شعر قيس لبنى.

- البحث عن تفسير مناسب لشيوع نمط من أنماط الجملة الشرطيّة دون غيره من خلال معرفة دلالات الجملة الشرطيّة وخصائصها.

- دراسة القضايا التركيبيّة المتعلّقة بالجملة الشرطيّة، كالحذف، والتقديم، والربط .

- تحرير القضايا النحويّة المتعلّقة بموضوع الدراسة، بذكر آراء النحويين فيها، والشواهد المؤيِّدة لها، ومناقشة هذه الأقوال، وترجيح ما يحتاج إلى ترجيح .

- تخريج الآيات، والأحاديث، والأمثال، والشواهد الشعريّة الواردة في البحث.

- توثيق الآراء من مؤلِّفات أصحابها، فإن لم أقف عليها في هذه المؤلِّفات أخلتُ على المصادر التي وردت نسبة الرأي فيها .

- الاعتماد على الديوان بتحقيق إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- تمييز الشعر المنسوب لقيس ولغيره بعلامة (\*) في نهاية البيت.

- استعمال الرمز (ج ش) لجملة الشرط، والرمز (ج ج ش) لجملة جواب الشرط، والرمز

(ج ج في المعنى) لجملة الجواب في المعنى؛ اختصارًا.

\* \* \*



## ١- ترجمة قيس لبنى<sup>(١)</sup>:

قيس بن ذريح بن سنّة بن حذافة الكِنَانيّ، وقيل: قيس بن ذريح بن الحُبَاب بن سنّة، أبو يزيد الليثي، من شعراء العصر الأموي، ومن عشاق العرب المشهورين، كان رضيعًا للحسين بن علي بن أبي طالب. اشتهر بحبّ لبنى بنت الحُبَاب الكعبيّة، فنزوّجها، وبلغت عنده منزلة رفيعة من الحفاوة والكرامة، ومكثت معه مدّة، ثم وقعت بين أمّه وبينها خصومة فأبغضتها، وأمره أبواه بطلاقها، فطلقها وهو كاره فراقها، ونزوّجت بعده، وازداد كلفًا بها، وأكثر من ذكرها في أشعاره، حتى كاد يُجِنّ، وأخبره في هذا الشأن كثيرة جدًّا<sup>(٢)</sup>. وقد وُصف شعره بأنه " في الذروة العليا، رِقّة، وحلاوة، وجزالة"<sup>(٣)</sup>. توفي عام (٥٦٨)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢ / ٦١٣-٦١٤، الأغاني ٢٠٩/٩، المؤتلف والمختلف ١٢٠، مختصر تاريخ دمشق ٢١ / ٩٦-١٠٢، فوات الوفيات ٣/٢٠٤-٢٠٨، تاريخ الأدب العربي ١ / ١٩٤، ٢٠٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: الأغاني ٢٠٩/٩-٢١٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣ / ٥٣٥.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ١ / ١٩٤.

والديوان – حسب علمي- طبعتان: الأولى بتحقيق د. حسين نصار، وصدرت عام ١٩٦٠م، والثانية بتحقيق د. إميل بديع يعقوب، وصدرت عام ١٩٩٣م، وعليها اعتمد البحث.

ومما يلاحظ على شعر قيس، اختلاط شعره بشعر الشعراء العشاق، وخاصّة العذريين منهم، ولعلّ ذلك يعود إلى أسباب منها: تشابه قصص العشاق العرب، واعتماد الشعر العربي بصورة عامّة على الرواية، والتأخّر في تدوين بعضه، وطبيعة الخطّ العربي الذي يكثر فيه التصحيف.

وظاهرة الاختلاط هذه ظاهرة واضحة في شعر قيس، إذ يكاد عدد القصائد التي نُسبت له ولغيره، يساوي عدد مأنسب له دون غيره<sup>(١)</sup>.

## ٢- شعره في المصادر النحويّة:

سبق القول بأن شعر قيس بن ذريح له أهميّة في مجال الاحتجاج في النحو، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، ومن الشواهد التي وقفت عليها له في المصادر النحويّة:

١- **تُبْكِ عَلَى ابْنِي وَأَنْتِ تَرْكَبُهَا \*\* وَكُنْتِ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتِ**

أَقْدَرُ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: مقدمة الديوان ٢٠-٢١.

(٢) الديوان ٤٤، وفيه (أتبكي)، الكتاب ٣٩٣/٢، المقتضب ١٠٥/٤، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٤٤/١، شرح المفصل ١١٢/٣.

استشهد به على استعمال (أنت) مبتدأ، ورفع (أقدر) على  
الخبر، ولو كانت القوافي منصوبة لنصب (أقدر) وجعل (أنت)  
فصلاً.

٢- وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا \*\* سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْبَةً  
الْخَطْبِ (١)

استشهد به على وجوب مراعاة معنى ما أضيفت إليه (كلّ).  
٣- عفا سِرْفَ مَنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوِعُ \*\* فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ  
الدَّوَاعُ

فمكّة فالأخساف أخساف ظبيّة \*\* بها من أئيني مخرف  
ومرابع (٢)

استشهد به على مجيء الفاء للترتيب في غير الزمان كثيراً.  
٤- تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَازْ عَجُونِي \*\* فِيا لِلنَّاسِ لِلوَأَشِي  
المطاع (٣)

---

(١) الديوان ٣٣، وفيه (مُلِمَّات)، مجالس ثعلب ٢٣٨/١، مغني اللبيب ٢٦١،  
همع الهوامع ٣٨٢/٤، الدرر اللوامع ١٣٦/٥.

(٢) الديوان ٥٠-٥١ وفيه (فَعَيْقَةُ فَالْأَحْيَافُ أَخْيَافُ ظَبْيِيَّةِ)، المقاصد  
الشافية ٨٥/٥.

(٣) الديوان ٦٢، وقد أورده المحقق مرة أخرى في صلة الديوان ١٠٨،  
الكتاب ٢١٩/٢، ٢١٦، الأصول في النحو ٣٥٢/١، اللامات  
للزجاجي ٨٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٣١/١-٥٣٢، شرح أبيات  
سيبويه للأعلم ٣٧٦/١، شرح المفصل ١٣١/١، المقرب ٢٠١،  
المقاصد الشافية ٣٦٩/٥.



استشهد به على فتح اللام الأولى، وكسر الثانية؛ فرقًا بين  
المستغاث به والمستغاث.

٥- الايَاغْرَابِ الْبَيْنِ قَدْ هَجَتْ      لَوْ عَوَّلْتَهُ      \*\*  
فَوَيْحَكَ خَيْرِنِي بِمَا أَنْتَ

ابَالْبَيْنِ مِنْ لِبْنِي فَإِنْ كُنْتَ      صَادِقًا      \*\*  
فَلَا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ

وَلَا زَلَتْ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُنْفَرًا      مُشَدِّخٌ      \*\*  
وَوَكَرُّكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ

وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ      تَفْرِخٌ      \*\*  
فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ

وَابْصُرْتَ قَبْلَ الْمَوْتِ لِحْمِكَ      مُنْضَجًا      \*\*  
عَلَى حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يَشْوِي

استشهد به على مجيء الفعل الماضي مقصودًا به الدعاء.

٦- فَمَنْ كَانَ مُحْزُونًا غَدًا لِفِرَاقِنَا      \*\* فَمَلَانِ فَلَيْبِكَ لِمَا هُوَ  
وَاقِعٌ (٢)

استشهد به على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

٧- لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا      \*\* إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا  
لِحَبِيبٌ (١)

(١) الديوان ٩٠، الإنصاف ٢٥٥/١- ٢٥٦.

(٢) الديوان ٥٩، (مَلَانِ) أي: من الآن، وحذفت نون (مِنْ) ضرورة، المقاصد الشافية ٣/٥٩٠.

استشهد به على جواز تقدم الحال (هيمن)، (صاديا) على صاحبها المجرور، وهو الياء في (إليّ)، وفاقًا لمذهب بعض النحويين.

٨- ألا يالْقَوْمِي كُلُّ ما حُمَّ واقِعٌ \*\* وللطيرِ مَجْرَى والجُنُوبِ

مصارعٌ\*(٢)

استشهد به على حذف حرف الجر في قوله (الجنوب) ضرورة، يريد: بالجنوب.

٩- مضى زمنٌ والناسُ يستشفِعُونَ بي \*\* فهل لي إلى لُبْنَى العَدَاةِ

شَفِيعٌ\*(٣)

استشهد به على أن من مسوغات مجيء الحال من النكرة، كون الجملة الحالية مقرونة بالواو.

١٠- نَدِمْتُ على ما كان مِنِّي ففقدتني \*\* كما يندمُ المغبونُ حينَ

يبيعُ\*(٤)

---

(١) الديوان ٨٦، وفيه (حرَّانٌ صادياً)، شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٢٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، شرح الأشموني ١٧٧/٢.

(٢) الديوان ١٠٢، همع الهوامع ٥/ ٢١٠، الدرر اللوامع ٦/ ١٥٣.

(٣) الديوان ١٠٤، مغني اللبيب ٥٦٤، شرح شواهد المغني ١/ ٨٤١-٨٤٢، همع الهوامع ٤/ ٢٢، الدرر اللوامع ٤/ ٧.

(٤) الديوان ١٠٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥. ونسبته إلى قيس بن ذريح في الاقتضاب ٣/ ١٥.

استشهد به على إعمال (فقدتني) - وهو فعل غير قلبي - في ضميري رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمّى، وهو محمول على الشذوذ.

## ١١- لَنْ نَزَحَتْ دَارٌ لِلَّيْلِ لَرَبِّمَا غَنِينَا بِخَيْرِ الدِّيَارِ جميع (١)

استشهد به على دخول اللام على (ربّما) في الماضي شذوذاً

المبحث الأول: الجملة الشرطيّة وعناصرها  
أولاً: تحديد مصطلح الجملة:

تعدُّ الجملة من الموضوعات المُهمّة بوصفها دعامة أساسية من دعائم النحو العربي، وقد نالت عناية النحويين المتقدّمين والمتأخّرين، على اختلاف بينهم في كيفية التناول. ولم تفرّد دراسة الجملة بباب مستقلّ عند أكثر النحويين، وبخاصّة المتقدّمين، وإنما عُرض لها ضمن دراسة الأبواب النحويّة كما ستوضّح الدراسة لاحقاً، وأقيمت حولها في العصر الحديث عدّة دراسات؛ نظريّة وتطبيقية<sup>(٢)</sup>، وفيما يلي بيان معنى الجملة في اللغة والاصطلاح.

(١) منسوب له في الدرر اللوامع ٢٢٨/٤، وليس في ديوانه، همع الهوامع ٢٤٧/٤.

(٢) من الأولى: بناء الجملة العربية، محمد عبداللطيف حماسة، الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، عبدالفتاح الدجني، ومن الثانية: بناء

**الجملة لغة:** قال ابن فارس: "الجيم والميم واللام أصلان؛ أحدهما: تَجْمَعُ وَعِظْمُ الْخَلْقِ، وَالْآخِرُ حُسْنٌ؛ فالأوّل قولك: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ، وهذه جملة الشَّيْءِ، وَأَجْمَلْتُهُ حَصَلْتُهُ"<sup>(١)</sup>، وقال الجوهري: "الجملة: واحدة الجُمَلِ. وقد أَجْمَلْتُ الحِسابَ، إذا رددته إلى الجُمَلَةِ"<sup>(٢)</sup>، وذكر مثله ابن منظور وزاد "والجُمَلَةُ: جماعةُ الشَّيْءِ. وَأَجْمَلِ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ عن تَفْرِقَةٍ، وَأَجْمَلِ له الحِسابَ كذلك، والجُمَلَةُ جماعةُ كلِّ شيءٍ بكماله من الحِساب وغيره، يقال: أَجْمَلْتُ له الحِسابَ والكلامَ"<sup>(٣)</sup>.

ويتبيّن من هذه التعريفات اللغويّة أنّها تدور حول معنى الجمع وضَمِّ الأشياء المنفَرِّقة.

**الجملة اصطلاحاً:** تعرّف كتب المصطلحات الجملة بأنّها "عبارة عن مركّب من كلمتين، أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: إنْ يكرمني؛ فإنّه جملة لاتفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً"<sup>(٤)</sup>، ويبين الكفوي أنّ هذا العموم هو على

---

الجملة في الحديث النبوي الشريف، عودة أبو عودة، الجملة النحويّة في ديوان الهذليين، حسين الحكمي.  
 (١) معجم مقاييس اللغة (ج م ل) ٤٨١/١.  
 (٢) الصحاح (ج م ل) ١٦٦٢/٤.  
 (٣) لسان العرب (ج م ل) ١٢٨/١١، وانظر: القاموس المحيط ١/٩٧٩، تاج العروس (ج م ل) ٢٣٨/٢٨.  
 (٤) التعريفات ١١٠، وانظر: التوقيف على مهمات التعريف ١٦٩.

الاصطلاح المشهور؛ " لأنَّ الكلام ما تضمَّن الإسناد الأصليّ، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلامًا ولا جملة؛ لأنَّ إسنادها ليس أصلًا، والجملة الواقعة خبرًا أو وصفًا أو حالًا أو شرطًا أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام؛ لأنَّ إسنادها ليس مقصودًا لذاته" (١).

فبين هذين المصطلحين-الجملة والكلام- عموم وخصوص.

ومصطلح الجملة -على شهرته- لم يظهر في الدراسات النحويّة المعاصرة لكتاب سيبويه، ولم يستعمله سيبويه وفقًا للاستعمال الذي أُصطلح عليه فيما بعد، وإنَّما ورد مرّة واحدة بصيغة الجمع، مرادًا به المعنى اللغوي وليس الاصطلاح، قال سيبويه: " ومايجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا؛ لأنَّ هذا موضع جُمِّل" (٢).

وسيبويه وإن لم يتعرَّض للجملة بمعناها الاصطلاحية، أورد الحديث عن مدلولها من خلال الحديث عن عناصرها في أبواب متعدّدة، منها: باب المسند والمسند إليه، وباب الاستقامة من الكلام (٣).

(١) الكليات ٣٤١.

(٢) الكتاب ١/٣٢. وانظر: بناء الجملة العربية ١٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٥، ٢٣.



ويعدُّ المبرد أول من استعمل مصطلح الجملة من النحاة المتقدِّمين وفقًّا للمعنى الذي عُرف فيما بعد<sup>(١)</sup>، وتلاه ابن السراج في هذا الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

ثم جاءت مرحلة تالية كان للنحويين في هذه المسألة اتجاهان، الأول: التسوية بين مصطلحي الجملة والكلام، وممن قال به الفارسي<sup>(٣)</sup>، وابن جنِّي<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>. والثاني: التفرقة بين المصطلحين، وممَّن ذهب إليه ابن مالك<sup>(٦)</sup>، والرضي<sup>(٧)</sup>.

وسار على هذا النهج في التفرقة بين المصطلحين ابن هشام، الذي يعدُّ أوَّل من وضع بابًا مستقلًّا في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، فهو يعرف الكلام بأنَّه "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه"، ويقرِّر بأنَّ "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما" وينصُّ على "أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب

(١) انظر: المقتضب ٨/١، ١٢٣/٤.

(٢) انظر: الأصول ٦٤/١.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٥٥.

(٤) انظر: الخصائص ١٧/١.

(٥) انظر: المفصل ٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٥.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٣/١.

أنها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون:  
جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً،  
فليس بكلام" (١).

وممَّن ذهب إلى هذا الرأي السيوطي (٢)، فالجملة عند  
أصحاب هذا الاتجاه أعمُّ من الكلام .

وفي العصر الحديث نجد الاتجاهين أيضاً في تعريف  
الجملة، فممَّن يفرِّق بينهما عبدالسلام هارون (٣)، وممن يرادف  
بين المصطلحين عباس حسن (٤).

وبعد عرض المعنيين اللغوي والاصطلاحي للجملة يظهر  
الرابط بينهما؛ ففي اللغة يدور معناها حول جمع المنفرد ليكون  
جماعة؛ أي: جُملة، كما يُضمُّ طرفا الإسناد ليُكوِّنا الجملة.  
ثانياً: مفهوم الشرط:

الشرط لغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه (٥)،  
والجمع: شروط وشرائط (٦).

(١) مغني اللبيب ٤٩٠.

(٢) همع الهوامع ٣٧/١ .

(٣) انظر: الأساليب الإنشائية ٢٥ .

(٤) انظر: النحو الوافي ١٥/١ .

(٥) لسان العرب (شرط) ٣٢٩/٧ .

(٦) الصحاح ١١٣٦/٣ .

الشرط اصطلاحًا: "هو (تعليق حصول مضمون جملة) هي جملة جواب الشرط (بحصول مضمون) جملة (أخرى) هي جملة الشرط" <sup>(١)</sup>، وعرفه الجرجاني بأنه "تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني" <sup>(٢)</sup>.

ودراسة مايتعلّق بالشرط وقضاياها باب واسع ومتفرّق؛ إذ تنوّعت مصادر دراسة هذا الموضوع، وقد أرجع د.الشمسان هذا التنوّع إلى اختلاف مناهج الكتب وأهدافها، وذكر من مصادر دراستها: كتب القواعد العامة، كتب معاني الحروف، كتب إعراب القرآن <sup>(٣)</sup>.

وتناول النحويون قضايا الشرط ومايتعلّق به في مصنّفاتهم، على اختلاف طريقتهم في هذا التناول، ويمكن تصنيف عرضهم هذا الموضوع قسمين، الأوّل: يخصّص له بابًا مستقلًّا أو أبوابًا متتابعة، والثاني: يلحق دراسته بجوازم الفعل المضارع <sup>(٤)</sup>.

ثالثًا: عناصر الجملة الشرطيّة:

- 
- (١) شرح الحدود النحوية ١٩٥.
  - (٢) التعريفات ١٦٥، وانظر: الكليات ٥٢٩-٥٣١.
  - (٣) انظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب ١٠.
  - (٤) أفاض د.الشمسان القول في ذكر مصادر دراسة الجملة الشرطيّة، متنبّحًا إياها تاريخيًا، ولمزيد من التفصيل ينظر: الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب ١٠-٢٤.

الجملة الشرطية تتركب من عناصر رئيسة يكتمل بها  
المعنى الشرطي، وهذه العناصر هي: أداة الشرط+ جملة  
الشرط+ جملة جواب الشرط ، وفيما يلي بيان موجز لكلٍ منها:  
- أداة الشرط : أدوات الشرط هي: " كلمات وضعت لتدلّ  
على التعليق بين جملتين، والحكم بسببيّة أُولاهما ومُسببيّة  
الثانية، وهذا التعليق نوعان: تعليق ماضٍ على ماضٍ، وتعليق  
مستقبل على مستقبل"<sup>(١)</sup>. ويتلخّص الحديث عنها وفق اعتبارات  
أربعة: الحرفيّة والاسميّة، والبساطة والتركيب، ودلالة المعنى،  
والعمل.

فبالنظر إلى الاعتبار الأول قسّم النحويون أدوات الشرط إلى  
أسماء وحروف<sup>(٢)</sup>، مع خلاف في بعض الأدوات، فالأسماء من  
أدوات الشرط: مَينٌ، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنّي،  
وحيثما، والحروف من أدوات الشرط باتفاق: إن، وهي أمّ

---

(١) شرح التسهيل ٦٦/٤، وانظر: ٦٦، وانظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٢.  
(٢) ذكر ذلك كثير من المصادر النحوية، انظر مثلاً: الكتاب ٣/٥٦، شرح  
المفصل ٧/٤٠-٤٢، شرح التسهيل ٤/٦٦.

الباب، وماترَجَّحت حرفيته: إذما<sup>(١)</sup>، وماترَجَّحت اسميته: مهما<sup>(٢)</sup>.

أما من حيث الدلالة المعنويَّة، فتقسم ستة أقسام:

١- ماوضع لمجرَّد معنى الشرطيَّة؛ أي تعليق الجواب على الشرط: إن، وإذما.

٢- ماوضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمِّن معنى الشرط: مَنْ.

٣- ماوضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمِّن معنى الشرط: ما، ومهما.

٤- ماوضع للدلالة على الزمان، ثم ضمِّن معنى الشرط: متى، وأيَّان.

٥- ماوضع للدلالة على المكان، ثم ضمِّن معنى الشرط: أين، وأنى، وحيثما.

---

(١) ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وعليه جمهور النحويين، وذهب بعضهم ومنهم: ابن السراج، والفارسي، إلى القول باسميتها. انظر: الكتاب ٥٦/٣، المقتضب ٤٦/٢، الأصول ١٥٩/٢، الإيضاح العضدي ٣٣٢، شرح المفصل ٨/١٥٥، رصف المباني ١٤٨-١٤٩، مغني اللبيب ١٢٠.

(٢) الجمهور على أنها اسم، وذهب السهيلي إلى أنها حرف في الموضع الذي لا يعود عليها فيه ضمير، واسم في الموضع الذي يعود عليها فيه ضمير. انظر: مغني اللبيب ٤٣٥، المقاصد ١١٥-١١٦، التصريح ٣٧٠/٤.

٦- ماهو متردّد بين أنواع الاسم الأربعة، وذلك بحسب ما يضاف إليه: أي<sup>(١)</sup> .

وكلمات الشرط مبهمة؛ لأنها عملت الجزم لتضمّنها معنى (إن) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقّن المقطوع به، فلا يقال- مثلاً: إن غربت الشمس، أو طلعت<sup>(٢)</sup> .  
وبالنظر إلى البساطة والتركيب يمكن تقسيم الأدوات على النحو الآتي:

- أدوات بسيطة غير مركّبة: من، وما، وأيان، وأنى.
- ما يكون بسيطاً أو مركّباً: إن، متى، أيّ، أين، تلحقها ما، فتصبح: إمّا، متى ما، أيّما ما، أينما.
- ما يجب فيه التركيب: إذّما، وحيثما، فإدّما أصلها إذ، ظرف زمان لما مضى، ركّبت مع ما ، وصارتا حرفاً واحداً دالاً على الاستقبال كأنّ ، وحيثما، هي حيث، زيدت عليها ما، ولا تكونان شرطيتين إلا مع ما<sup>(٣)</sup> .
- ما اختلف فيه بين البساطة والتركيب: مهما<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر: التصريح ٤/٣٧٠-٣٧٣ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/٩٠-٩١ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٦، المقتضب ٢/٤٧ .

(٤) ذهب الخليل إلى أن أصلها (ما) ودخلت عليها ما الزائدة، فأبدلت الهاء من الألف؛ كراهية التكرار، وجعلت كالشيء الواحد، وتابعه عدد من النحويين، وقيل: مركّبة من (مه) بمعنى كفّ، وما الشرطيّة، وهو رأي الأخفش، والزجاج، والبغداديين، وذهب بعضهم إلى القول بالبساطة،

وتقسّم أدوات الشرط باعتبار العمل قسمين:

١- أدوات جازمة، وهي: **إِنْ، وإِذْمَا، وَمِنْ، وما، ومهما، وأيٍّ، ومتى، وأَيَّان، وأَنْى، وأين،** وحيثما.

وسياتي الحديث عن **إِنْ، وَمِنْ، ومهما،** عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، وسبق القول في بقية الأدوات ضمن الحديث عن تقسيمات أداة الشرط باعتباراتها المتعددة.

٢- أدوات غير جازمة: ويمكن تصنيفها إلى:

أ- أدوات غير جازمة باتفاق النحويين، وهي: **لولا، لَوْمًا، كَلَّمَا، أَمَّا.**

وسياتي الحديث عن **(لولا)، و(كَلَّمَا)**، عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، **أَمَّا (لَوْمًا)**، فهي حرف من حروف الابتداء، يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، وبهذا المعنى يكون حرف شرط، وهو مختصُّ بالدخول على الأسماء، ويرتفع الاسم بعده على الابتداء، نحو: **لولا زيد لجاؤ عمرو،** ويجري عليها ما للولا من أحكام<sup>(١)</sup>.

---

ومنهم: أبو حيان، وابن هشام. انظر: الكتاب ٣/٥٩-٦٠،  
المقتضب ٢/٤٨، شرح المفصل ٧/٤٢-٤٣، شرح الكافية  
الشافعية ٣/١٦٢١، شرح الكافية ٤/٨٨، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣،  
مغني اللبيب ٤٣٦، همع الهوامع ٤/٣١٦.  
(١) انظر: الجنى الداني ٦٠٨، مغني اللبيب ٣٦٤، شرح المفصل ٨/١٤٥،  
التصريح ٤/٤٣١.

وأَمَّا (أَمَّا) فهي حرف بسيط على الأشهر، متضمّن معنى الشرط، نائب عن أداة الشرط وفعل الشرط، مؤول بمعنى: مهما يكن من شيء، وهو الذي عليه الجمهور، ففي: أَمَّا زيد فمنطلق، التقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، حذف أداة الشرط وفعل الشرط، وأقيمت (أَمَّا) مقامهما، فأصبح: أَمَّا فزيد منطلق، ثم أُجِّرت الفاء لغرض إصلاح اللفظ. ولتضمُّنها معنى الشرط جاءت الفاء لازمة لجوابها، وفي مواضع حذفها تفصيل ليس المقام ذكره<sup>(١)</sup>، وقد ذهب بعض المعاصرين إلى عدم تضمُّنها الشرط<sup>(٢)</sup>، وأنَّ جملتها جملة خبرية مثبتة<sup>(٣)</sup>.

ب- مختلف في عملها الجزم، وهي: لو، إذا، كيف.  
وسياتي الحديث عن (لو)، و(إذا)، عند تفصيل القول عن الأدوات الواردة في الديوان، أَمَّا (كيف)، فمذهب البصريين أنها لاتجزم، وذهب الكوفيون إلى الجزم بها كما يجزم بمتى، وأين،

- 
- (١) انظر تفصيل القول في (أَمَّا) في: الكتاب ٢٣٥/٤، المقتضب ٣٥٤/٢-  
٣٥٥، حروف المعاني ٦٤، الأزهية ١٥٣، شرح المفصل ١١/٩، شرح  
الكافية الشافية ١٦٤٨/٣، رصف المباني ١٨١-١٨٢، الجنى الداني ٥٢٢-  
٥٢٣، مغني اللبيب ٨٠.  
(٢) انظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ١٣٢-١٣٨.  
(٣) انظر: الجملة النحوية في ديوان الهذليين ٥١٧.



فيصحُّ على مذهبيهم: كيفما تكن تكن أكن، وكيف تفعل تفعل أفعَل، ولا يبدُّ فيها من اتفاق الفعلين لفظاً ومعنى<sup>(١)</sup>.

### - جملة الشرط وجملة جواب الشرط: تقتضي الأدوات

المذكورة جملتين، تسمَّى الأولى شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، والثانية جواباً<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه مرتَّب على الشرط كترتُّب الجواب على السؤال، أو جزاء؛ لأنَّ مضمونه جزاء لمضمون الشرط<sup>(٣)</sup>، ويجب في الشرط أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، وغير طلبي، متصرفاً، غير مقترن بحرف تنفيس، أو قد، وألاً يكون منفياً بـ(ما) أو بـ(لن)<sup>(٤)</sup>.

ومع اشتراط كون الشرط فعلاً، وردت نصوص وليَّ فيها الاسم أداة الشرط (إن)، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٥)</sup>، فـ(أحد) مرتفع بفعل مضمَر يفسره الظاهر،

(١) انظر: الكتاب ٦٠/٣، الإنصاف ٦٤٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣، مغني اللبيب ٢٧٠، المقاصد الشافية ١٠٨/٦-١١٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٣/٤، المقاصد الشافية ١٢٥/٦-١٢٦، التصريح ٣٧٣/٤.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٣٨/٦، التصريح ٣٨١/٤-٣٨٢.

(٥) التوبة: ٦.

والتقدير: إن استجارك أحد من المشركين استجارك<sup>(١)</sup>، وهذا ممتنع مع بقاء أدوات الشرط إلا على الضرورة<sup>(٢)</sup>.  
وعلاقة الشرط بالجواب نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، فلا بد للشرط من جواب حتى يتم الكلام<sup>(٣)</sup>.  
والأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً لوقوعه شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقرن بها؛ " لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه"<sup>(٤)</sup>، فإذا وقع جواباً ماهو غير صالح لأن يكون شرطاً فيجب اقترانه بالفاء، وذلك في مواضع، منها: أن يقع الجواب جملة اسمية أو طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو يقرن بحرف التنفيس، أو قد، أو يكون منفيًا بـ(ما) أو بـ(لن)<sup>(٥)</sup>.  
ومن حيث الحكم الإعرابي، إذا كان الشرط والجواب مضارعين فيجزمان في اللفظ، وما كان ماضي اللفظ من شرط

- 
- (١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٩٤، التبيان ٢/٦٣٦.  
(٢) انظر: الكتاب ٣/١١٣، المقتضب ٢/٧٥، شرح شواهد الكتاب للأعلم ٢/٥٢٢، أمالي ابن السجري ٢/٨٢، ضرائر الشعر ٢٠٧.  
(٣) انظر: الأصول ١٥٨.  
(٤) شرح الكافية ٤/١١٠. وانظر: التصريح ٤/٣٨٢.  
(٥) انظر: شرح المفصل ٩/٣٠٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٤-١٥٩٧، المقاصد الشافية ٦/١٣٨-١٣٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧١، التصريح ٤/٣٨١-٣٨٩.

أو جواب فحكمه الجزم على الموضع<sup>(١)</sup>، وإن كان الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا، فالمختار الجزم، ويجوز فيه الرفع، نحو قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

(٢)

والرفع عند سيبويه على تقدير التقديم<sup>(٣)</sup>، وحذف الجواب، ومما سوَّغ ذلك مجيء الشرط ماضيًا، والماضي لا يظهر فيه عمل أداة الشرط، فحسُن الإتيان بعده بما لا ينجزم<sup>(٤)</sup>، أمَّا المبرد فقد وجَّهه على حذف الفاء<sup>(٥)</sup>.

وقد يأتي الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب مرفوعًا، نحو قول جرير بن عبدالله البجلي:

---

(١) انظر: المقتصد ١١٠٢/٢، شرح الكافية ١٠٦/٤، المقاصد الشافية ٦١١٧/.

(٢) الديوان ١١٥، الكتاب ٦٦/٣، المقتضب ٧٠/٢، الأصول ١٩٢/٢، المقتصد ١١٠٤/٢، شرح المفصل ١٥٧/٨، شرح التسهيل ٧٧/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣، المقاصد الشافية ١٣٢/٦.

(٣) انظر: الكتاب ٦٦/٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٣٣/٦.

(٥) انظر: المقتضب ٦٩/٢.

يَأْقَرُ بِنَ حَابِسٍ يَأْقَرُ إِنَّكَ إِن يُصْرَعُ أَخُوكَ

تُصْرَعُ<sup>(١)</sup>

وهو ضعيف نادر، وتأويله على التقديم والتأخير، أو على  
إضمار الفاء.

\* \* \*

---

(١) الكتاب ٦٧/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول ١٩٢/٢، المقتصد ١١٠٣/٢،  
أمالي ابن الشجري ١٢٥/١، شرح المفصل ١٥٨/٨، شرح التسهيل  
٧٨/٤.

## المبحث الثاني

أدوات الشرط: معانيها، واستعمالاتها، وعلاقتها بالسياق

أدوات الشرط الواردة في الديوان:

١- أدوات الشرط الجازمة<sup>(١)</sup> :

الأداة	إِنْ	مَنْ	مهما
عدد مرّات ورودها	٥١	٢	١

٢- أدوات الشرط غير الجازمة:

الأداة	إذا	لو	لولا	كلّما	لمّا
عدد مرّات ورودها	٥٢	٢٧	٤	٥	٤

أولاً: أدوات الشرط الجازمة:

إِنْ: وتعدُّ أمَّ أدوات الشرط<sup>(٢)</sup>، والأصل فيها<sup>(٣)</sup>؛ لأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلّها، بينما تختصُّ كلُّ أداة من أدوات الشرط بموضع مخصوص، فـ(مَنْ) شرط لما يعقل، و(متى) شرط للزمان...<sup>(٤)</sup>.

(١) سيأتي الحديث عن (حيثما) وماتحتمله من الظرفية والشرطية ص ٢٩

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٤١، وفيه: (أم حروف الشرط)، الجنى الداني ٢٠٨.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٤٦، ٥٠.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣، المقتضب ٢/ ٥٠، الأصول ٢/ ١٥٨، شرح المفصل ١/ ٨٢، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣١٩.

ولكونها أمّ الباب اختصّت بأحكام دون بقية أدوات الشرط،  
ومما اختصّت به:

- جواز وقوع الاسم بعدها في سعة الكلام<sup>(١)</sup>، نحو قوله  
تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا يصحُّ ذلك في  
بقية أدوات الشرط .

ويشترط لوقوع الاسم بعد (إن) أن يكون الفعل الواقع بعدها  
ماضيًا، فإن كان مستقبلاً لم يلها إلا في الضرورة<sup>(٣)</sup>.

- جواز حذف الفعلين معها: حكى السيرافي قول القائل:  
لا آتي الأمير؛ لأنه جائر، فيقال: آيته وإن، أي: وإن كان جائراً  
فأته. وممن جوّزه ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وذهب بعض النحويين إلى  
تخصيص ذلك بالضرورة<sup>(٥)</sup>، وجعلوا منه قول رؤبة:

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٣٤، ٣/١١٢-١١٣، المقترض ٢/٧٤، المسائل  
البغداديات ٤٦٦، التبصرة والتذكرة ١/٤١٨، المقترض ٢/١١٢١، شرح  
الكافية الشافية ٣/١٥٩٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٩.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧١، شرح الكافية  
الشافية ٣/١٥٩٩، شرح الكافية ٤/٩٢-٩٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.

(٥) انظر: المقرب ٣/٣٠٣، وفي شرح الجمل ٢/٢٠٠ أطلق ابن عصفور  
الجواز، ولم يخصه بالضرورة، شرح الكافية ٤/٨٦.

قالت بنات العمّ : ياسلّمي وإن كان فقيرًا مُعدِمًا

قالت: وإن<sup>(١)</sup>

على تقدير: وإن كان فقيرًا مُعدِمًا هُوَئِنَّه، فحذف الشرط والجواب للضرورة، إلا أنّ السيوطي نصّ على وروده في النثر في عدّة من الآثار<sup>(٢)</sup>، وعدّ ابن عصفور ماورد منه في الاختيار ممّا جاء على سبيل الندرة، نحو: افعل هذا إمّا لا، أي: إن كنت لاتفعل غيره فافعله<sup>(٣)</sup>.

- جواز حذف (إن) على مذهب بعض النحويين، والجمهور على منعه<sup>(٤)</sup>.

وقد تقترن بلا النافية، نحو: ﴿إِلَّا تَتَفَرُّوا يُعَذِّبُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وتلحق بها (ما)<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْتَغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾

---

(١) الديوان ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢، شرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، شرح الكافية ٨٦/٤، رصف المباني ١٨٩، شرح الأشموني ٢٦/٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٤.

(٣) انظر: المقرب ٣٠٤.

(٤) لم أفق على من قال بجواز الحذف، وقد نقل هذه المسألة أبو حيّان في ارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤ ووضّعها، والسيوطي في همع الهوامع ٣٣٧/٤.

(٥) التوبة: ٣٩.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٣٣، ٤١١.

(١)، وشدَّ إهمال (إن) حملاً على (لو) (٢)، كقراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ  
مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾ (٣).

وتستعمل (إن) في الظنِّ والاحتمال؛ لأنها في الجزاء مبهمة،  
ولذلك كان الجزاء بالأفعال المستقبلية؛ لأنها غير متيقّنة الوقوع،  
ومن هنا يتبيّن علة عدم المجازاة بإذا؛ لأنها وإن دلّت على  
الاستقبال، فهي للأمر الواقع لامحالة، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا  
السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٤)، وتقول: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، ويقبح: إن  
احمرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ وقته معلوم (٥).

وقد تستعمل (إن) موضع (إذا) لنكته معنوية، ففي قوله  
تعالى: ﴿أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ (٦)، الموت واقع  
لامحالة؛ فهو من مواضع (إذا)، إلا أنّها لمّا لم يتعيّن زمانه،  
جاز استعمال (إن) (٧).

ورودها في الديوان: من هذه المواضع:

- 
- (١) الإسراء: ٢٣.
  - (٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩١-١٥٩٢.
  - (٣) مريم: ٢٦، وانظر: المحتسب ٢/٤٢.
  - (٤) الانشقاق: ١.
  - (٥) انظر المسألة في: الكتاب ٣/٦٠، المقتضب ٢/٥٥-٥٦، التبصرة  
والتذكرة ١/٤١١، أمالي ابن الشجري  
٢/٨٢-٨٣، ٣/١٤٩، شرح المفصل ٩/٤، شرح الكافية ٤/٩٠.
  - (٦) آل عمران: ١٤٤.
  - (٧) انظر: شرح المفصل ٩/٤، ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٦، الجنى  
الداني ٣٦٧.



- فَإِنَّ يَكُ تَهْيَامِي بِلَبْنِي  
عَوَايِيَّةٌ \*\* فَقَدْ ، يَانْرِيحَ بِنَ الْخُبَابِ ،  
عَوِيْنَتٌ (١)

- فَمَا أَنَا إِنْ بَأْتَتْ لِبِينِي  
بِهَجْرٍ \*\* إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ بِالنِّيَامِ  
الْمَضْجَعِ (٢)

- فَإِنَّ نَكَرَتْ لِبْنِي هَشْتَتْ  
لِنَكَرِهَا \*\* كَمَا هَشَّ لِلثَّدْيِ الدَّرُورِ وَلَيْدُ  
(٣)\*

- إِنْ تُصْرِمِي الْحَبْلَ أَوْ تَمْسِي  
مُفَارِقَةً \*\* فَالذَّهْرُ يُحَدِّثُ لِلإِنْسَانِ أَلْوَانَ  
(٤)

مَنْ: اسم شرط جازم، وهو اسم مبهم، يجزم فعلين كما تجزمهما (إِنْ)، وعمل لتضمُّنه معنى (إِنْ) (٥)، وهو موضوع للدلالة على من يعقل ثم ضمِّن معنى الشرط (٦).

ورودها في الديوان: وردت (مَنْ) في الديوان في

موضعين، هما:

- فَمَنْ كَانَ مَحْزُونًا غَدَا  
لِفِرَاقَتِنَا \*\* فَمَلَانَ فَلَيبِكِ لِمَا هُوَ وَاقِعٌ  
(١)

(١) الديوان ٣٦.

(٢) السابق ٥٤.

(٣) السابق ٩٣.

(٤) السابق ٧٩.

(٥) انظر: الكتاب ٥٦/٣، المقتضب ٤٦/٢، شرح المفصل ٤٢/٧، شرح التسهيل ٦٧/٤-٦٨، شرح الكافية ٩٠/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٥٠/٢، شرح المفصل ١٠/٤، ارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤، التصريح ٣٧٠/٤.

- وَمَنْ يَنْعَلِقُ حُبَّ لُبْنَى فَوَادُهُ \*\* يَمُتُّ أَوْ يَعِشُ مَا عَاشَ وَهُوَ  
كَأَيُّكُمْ\* (٢)

مَهْمَا: اسم شرط جازم، وضع للدلالة على مالا يعقل ثم  
ضُمَّنْ معنى الشرط، فهو بمعنى (ما) (٣)، ومن الجزم به قوله  
تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ  
(٤) ﴾.

ورودها في الديوان: وردت (مَهْمَا) في الديوان في موضع  
واحد فقط، وهو:

ومهما يكن فالقلب يا لُبْنَى ناشرٌ \*\* عليكِ الهوى ، والجيبُ ما عشتِ  
ناصحُ (٥)

تلك كانت أدوات الشرط الجازمة الواردة في الديوان، وقد  
وردت (حيثما) في الديوان في موضع واحد، تلتها (ما)،  
منفصلة عنها.

(١) الديوان ٥٩.

(٢) الديوان ١١٦.

(٣) انظر ما قبل فيها في: شرح المفصل ٤٢/٧-٤٣، شرح الكافية  
الشافية ١٦٢١/٣، شرح الكافية ٨٨/٤، المقاصد الشافية ١١٥/٦-١١٦،  
ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣، مغني اللبيب ٤٣٥، التصريح ٤/٣٧٠-  
٣٧١.

(٤) الأعراف: ١٣٢.

(٥) الديوان ٨٩.

و(حيثما) من أدوات الشرط الجازمة، تجزم فعلين، وهي ظرف مكان يفيد العموم، وأصلها (حيث) لحقتها(ما) الكافية، ولا تكون شرطية إلا مع (ما)<sup>(١)</sup>، ومن استعمالها شرطاً قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر:

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(٣)</sup>  
وقد وردت (حيث) متلوة بـ(ما) في الديوان في موضع واحد فقط، وهو:

وَأَنْتِ بِذِكْرِ بُنْيِ مُسْتَهَامٍ \*\* مُعْنَى حَيْثُ مَا شَحَطْتَ نَوَاهَا  
(٤)

وسياتي التعليق عليه في التحليل النحوي للمبحث.

ثانياً: أدوات الشرط غير الجازمة:

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، ولذلك تقتضي جملتين كما تقتضيها أدوات الشرط<sup>(٥)</sup>، نحو: إذا

---

(١) انظر تفصيل القول في (حيثما) في: الكتاب ٥٦/٣-٥٩، المقتضب ٥٤/٢، ٤٦، التبصرة والتذكرة ٤٠٨/١، شرح المفصل ٤٦/٧، شرح التسهيل ٧٢/٤، مغني اللبيب ١٧٨.

(٢) البقرة: ١٤٤.

(٣) لم أقف له على نسبة، والبيت من شواهد: شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، مغني اللبيب ١٧٨.

(٤) الديوان ٨١.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٣٢، الأزهية ٢٠٢، مغني اللبيب ١٢٧.

جاء زيد فأكرمه، ولتضمُّنها معنى الشرط كان غالب دخولها على الجمل الفعلية<sup>(١)</sup>، إلا أنَّها لم تعمل الجزم فيما بعدها؛ لمخالفتها (إنَّ) الشرطيَّة في المعنى؛ فـ(إذا) لما تيقَّن وقوعه، أو رجح، والأصل في (إنَّ) أن تدخل على المشكوك فيه<sup>(٢)</sup>. وقد ورد الجزم بها في الشعر<sup>(٣)</sup>، وأجاز الكوفيون الجزم بها في الكلام<sup>(٤)</sup>، ويكثر مجيء الماضي بعدها مرادًا به الاستقبال<sup>(٥)</sup>، والمضارع أقلُّ منه<sup>(٦)</sup>.

ولاختصاصها بالجمل الفعلية فإنَّه لا بدَّ أن يليها الفعل ظاهرًا أو مقدَّرًا<sup>(٧)</sup>، فالأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾<sup>(٨)</sup>، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: الأزهية ٢٠٤، شرح المفصل ٩٦/٤.  
(٢) انظر: الكتاب ٦٠/٣، المقتضب ٥٥/٢-٥٦، شرح التسهيل ٢/٢١١.  
(٣) انظر: الكتاب ٦١/٣، المقتضب ٥٦/٢، مجالس ثعلب ٩١-٩٢، الأصول ١٦٠/٢، شرح المفصل ٩٧/٤، شرح التسهيل ٢/٢١١.  
(٤) نسب ذلك لهم المرادي في الجنى الداني ٣٦٨، وانظر: معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣.  
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١١، الجنى الداني ٣٦٧.  
(٦) انظر: مغني اللبيب ١٢٧.  
(٧) هذا هو مذهب سيبويه، وتابعه عدد من النحويين. انظر: الكتاب ٦٠/٣، وراجع -مثلاً-: المقتضب ٧٦-٧٧، الأزهية ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢. وجوز بعض النحويين وقوع المبتدأ بعد (إذا)، ومنهم الأخفش، وابن مالك. انظر نسبة الرأي للأخفش في: أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الجنى الداني ٣٦٨، ونسبه له أيضاً ابن مالك وواقفه. شرح التسهيل ٢/٢١٣.  
(٨) النصر: ١.  
(٩) الانفطار: ١.

- ورودها في الديوان: من مواضع ورودها:
- لُبْنَنِي - إذا نادى المنادي باسم  
عَبَيْتُ فما أطيقُ له جواباً (١) \*\*
- لَهْأَا - إذا خدرت رجلي تنكرت من  
فناديت لبني باسمها (٢) ودعاوتُ \*\*
- أَحْبِلُ - كائني في أرجوحة بين  
إذا نكرة منها على القلب (٣) تخطُرُ \*\*
- ثَوَاتِنَا - فلا خير في الدنيا إذا لم  
لبني، ولم يجمع لنا الشمل (٤) جَامِعُ \*\*

ويتصل بـ(إذا) الحديث عن الأداة المركبة (إذا ما) ،  
والمشهور فيها أنه لا يجزم بها إلا في الشعر<sup>(٥)</sup>، كما هو الحال  
مع (إذا)، وقيد ابن بابشاذ الجزم بها في الشعر باقترانها  
بـ(ما)<sup>(٦)</sup>، وذكر ابن يعيش أن الجزم بها بمنزلة الجزم بـ(متى)،

(١) الديوان ٢٨.

(٢) السابق ٣٥.

(٣) السابق ٤٥.

(٤) السابق ٥٤.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢٠٢/٣، ارتشاف الضرب ١٨٦٦/٤.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١-٢٤٨.

بـ(متى)، نحو: إذا ما تأتني أحسن إليك، وأنَّ الجزم بها دون  
(ما) قليل، ولا يكون إلا في الشعر<sup>(١)</sup>.

ورودها في الديوان: من مواضعه:

- إذا ما مَسَّتْ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ      مِنْ الْبُهِرِ حَتَّى مَا تَزِيدُ عَلَي  
أَرْجَفًا      \* \*      شِبْرًا \_\_\_\_\_ بُرٍ<sup>(٢)</sup>

- فما أنا إنْ باتتْ لبيني      \* \*      أبْتُ كِبْدٌ مِمَّا أَجْنُ صَدِيعُ \*<sup>(٣)</sup>  
بهاجع

- إذا ما لَحَانِي الْعَادِلَاتُ بِحَيْهَا      \* \*      أبْتُ كِبْدٌ مِمَّا أَجْنُ صَدِيعُ \*<sup>(٤)</sup>

لو: وفيها معنى الشرط لايفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك  
ولاعملها، وارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إن)، إلا أنَّ  
(إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيًا، و(لو) تجعله  
للمضي وإن كان مستقبلًا<sup>(٥)</sup>، ويقلُّ كونها مستقبلًا في المعنى،  
و(لو) الشرطيَّة نوعان: امتناعيَّة وغير امتناعيَّة.

(١) انظر: شرح المفصل ٧ / ٤٦-٤٧.

(٢) الديوان ٤٧.

(٣) السابق ١٠٥.

(٤) السابق ١٠٥.

(٥) انظر: رصف المباني ٣٥٩، معاني الحروف ١٠١، شرح الكافية

للرضي ٤/٤٥٠، شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢/٦٩٦، مغني

الليبيب ٣٣٧، المقاصد الشافية ٦/١٧٩.

أمّا الامتناعيّة،- وهي الأكثر وقوعاً في باب لو<sup>(١)</sup> - فهي حرف امتناع لامتناع؛ أي: إنّها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً<sup>(٢)</sup>، ففي نحو: لو جاءني زيد لأكرّمته، امتنع الثاني لامتناع الأول، والمعنى: امتنع إكرامي زيداً لامتناع مجيئه<sup>(٣)</sup>، وعبر سيويوه عن (لو) هذه بأنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره<sup>(٤)</sup>.

ويكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: لو جاء الضيف أمس لأكرّمته، أو ماضياً في المعنى فقط، نحو: لو لم تسئ إلي لأكرّمك... وإذا وليها مضارع صرفته إلى المضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي: لو أطاعكم.

- 
- (١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٠، شرح قواعد الإعراب ١٣٣.  
(٢) انظر على سبيل المثال: معاني الحروف ١٠١، حروف المعاني ٣، اللامات ١٣٦، شرح التسهيل ٤/٩٥، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨، شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٣، رصف المباني ٣٥٨، الجنى الداني ٢٧٢، مغني اللبيب ٣٣٩.  
(٣) هناك خلاف بين النحويين في إفادتها الامتناع، وكونها تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول، وقد حررت المسألة بأدلتها، والراجح فيها في بحث " (لو) في صحيح البخاري" ٦-١١.  
(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٢٤.  
(٥) الحجرات: ٧.

وأَمَّا (لو) الشرطية غير الامتناعية<sup>(١)</sup> فتفيد الشرط دون الامتناع، فهي مرادفة لـ(إن) الشرطية في المعنى لافي العمل، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال، سواء دخلت على الماضي أم المضارع، وممَّا ورد منها قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ شُرِكَاةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، المعنى: وإن أعجبتكم.

و(لو) هذه لا يقع بعدها إلا المستقبل في اللفظ والمعنى، أو المستقبل في المعنى بأن يكون ماضيًا مؤوَّلًا بالمضارع<sup>(٣)</sup>، ومن أحكام (لو) الشرطية بنوعيتها:

- ١- أنها غير جازمة، وهذه المسألة فيها ثلاثة آراء للنحاة:
  - أنه لا يجزم بها، لافي الكلام ولافي الشعر، وممَّن ذهب إلى ذلك ابن مالك<sup>(٤)</sup>.
  - أن الجزم بها ضرورة، وممن ذهب إلى ذلك: ابن الشجري<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(١)</sup>، وأبو حيَّان<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢، شرح الكافية للرضي ٤٥٠/٤، رصف المبانى ٣٦٠، جواهر الأدب ٣٣١، الجنى الداني ٢٨٤٤، مغني اللبيب ٣٤٢، التصريح ٤٠٦/٤.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢، تذكرة النحاة ٣٩، الجنى الداني ٢٨٥، المقاصد الشافية ١٨٠/٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣-١٦٣٣، وفي التسهيل ذهب إلى القول بأنها تجزم للضرورة.

(٥) انظر: الأمالي ٨٣/٢. (نسب له ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣ جواز الجزم بها، وكذلك فعل أبو حيَّان في تذكرة



- أنّ الجزم بها لغة مطّردة لقوم<sup>(٣)</sup>.

٢- اختصاصها بالدخول على الفعل<sup>(٤)</sup> لفظاً أو تقديرًا، ولذلك فتحت (أنّ) حين وقعت بعدها؛ لكونها فاعلة للمحذوف<sup>(٥)</sup>، فإن وقع بعدها اسم فهو معمول لمحذوف يفسره ما بعده، نحو قول عمر لأبي عبيدة -رضي الله عنهما-: "لو غيرك قالها يأبأ عبيدة"<sup>(٦)</sup>، ولو زيدًا رأيتَه أكرمتُه، أو يكون خبرًا لكان محذوفة، ومنه قوله -ﷺ-: "فاطلب ولو خاتمًا من حديد"<sup>(٧)</sup>.

---

النحاة ٣٩، وفي ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٩، وما هو موجود في أماليه مخالف لذلك).

(١) انظر: شرح الكافية ٤/٤٥٢.

(٢) انظر: تذكرة النحاة ٣٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٩٨، شرح الكافية للرضي ٤/٤٥٢، مغني اللبيب ٣٥٣، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣، ١٣٩/٢٦٩، المقتضب ٣/٧٧، اللامات ١٣٦، معاني الحروف ١٠١، أمالي ابن الشجري ٢/٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٠، الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ٣٥٣.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٤٥٢، جواهر الأدب ٣٢٥.

(٦) البخاري (كتاب الطب- باب ما يذكر في الطاعون ٥٧٢٩ ج ٧/١٣٠)، ومسلم (كتاب السلام- باب الطاعون والطيرة.. ٤/١٧٤٠). وقد ذكر في

عدد من المصادر النحوية، منها على سبيل المثال: اللامات ١٣٧، جواهر الأدب ٣٢٦، تذكرة النحاة ٤٠، مغني اللبيب ٣٥٣،

(٧) البخاري (كتاب النكاح- باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٤٨٥٤ ج ٥/١٩٧٧).

٣- دخولها على (أَنَّ)، وهو كثير<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وموضعها مع صلتها رفع<sup>(٣)</sup>.

٤- من أحوال جوابها<sup>(٤)</sup>:

- الأكثر في جواب (لو) إذا كان ماضيًا مثبتًا اقتترانه باللام، نحو قوله تعالى: "﴿الْإِنشَاءَ سَبَكًا كَمَا كُنَّا بَيْنَ الْقَبَاذِ وَالْحَبَاذِ﴾"<sup>(٥)</sup>، وإذا كان فعلًا منفيًا بـ(ما) فالأكثر التجرُّد من اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ويكون مضارعًا منفيًا بـ(لم)، نحو: لو ضربتني لم أضربك، ولا يكون الجواب جملة اسمية، وماورد من ذلك فمؤول.

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٩، توضيح المقاصد ٢٧٧/٤، مغني اللبيب ٣٥٥، المقاصد الشافية ١٨٣/٦.

(٢) الحجرات: ٥.

(٣) للنحويين قولان في توجيه الرفع مذهب سيبويه: أنها في موضع رفع على الابتداء، ولاتحتاج إلى خبر، وذهب عدد من النحويين إلى أنها في موضع رفع على الفاعل. انظر: الكتاب ١٣٩/٣، المقتضب ٧٧/٣، معاني القرآن للزجاج ٧٠/٢، الكشاف ٥٥٩/٣، رصف المباني ٣٥٩، مغني اللبيب ٣٥٦.

(٤) انظر: معاني الحروف ١٠١، شرح الكافية الشافية ١٦٣٩/٣-١٦٤٠، شرح الكافية للرضي ٤٥٤/٤، رصف المباني ٣٥٩، ارتشاف الضرب ١٩٠١-١٩٠٣، الجنى الداني ٢٨٣، مغني اللبيب ٣٥٨، همع الهوامع ٣٤٨/٤.

(٥) الأنفال: ٢٣.

(٦) البقرة: ٢٥٣.

- يجوز حذف جواب (لو)<sup>(١)</sup>؛ لدلالة المعنى عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ فُرُءَانَا سُنِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾<sup>(٢)</sup>، أي: لكان هذا القرآن. وحذف جواب (لو) كثير في الكلام<sup>(٣)</sup>.

ورودها في الديوان: من ورودها امتناعية:

- فَكَأَدُ يُذِيقُهُ جُرْعَ الْمَنَابِيَا \*\* وَلَوْ سَقَاهُ ذَلِكَ لَاسْتَرَحَا<sup>(٤)</sup>

- فَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ أَلَا \*\* وَتَطْرِحَا مَنْ لَوْ يَشَاءُ  
تُجَاوِرَا ش\_\_\_\_\_فَانِي\*<sup>(٥)</sup>

- أَرَاكَ اجْتَنَبْتَ الْحَيَّ مِنْ غَيْرِ \*\* وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَجْنَحْ إِلَيْكَ  
بِغَضٍّ الْأَصْبَاحِ<sup>(٦)</sup>

ووردت غير امتناعية في قوله:

وَوَعْدُكَ إِيَّانَا وَلَوْ قُلْتِ عَاجِلٌ \*\* بَعِيدٌ كَمَا قَدْ تَعْلَمِينَ  
سَحِيقٌ\*<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٤١/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٧١٤، شرح ألفية ابن معطي ١١٤٥/٢، رصف المباني ٣٥٩، ارتشاف الضرب ١٩٠٣/٤، همع الهوامع ٣٥٠/٤.

(٢) الرعد: ٣١. وانظر: التبيان ٧٥٨/٢، الدر المصون ٥٠/٧.

(٣) انظر: المقتضب ٨١/٢، أمالي ابن الشجري ١١٩/٢، شرح المفصل ٧/٩.

(٤) الديوان ٣٩.

(٥) السابق ١٢٢.

(٦) السابق ٥٩.

(٧) السابق ١١١.

**لولا:** حرف من الحروف الهوامل<sup>(١)</sup>، يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره<sup>(٢)</sup>، نحو: لولا زيد لأكرمتك، يدخل على جملتين، الأولى مكوّنة من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل، فيربط إحداهما بالأخرى، كما تربط أدوات الشرط، ويجعل الثانية جوابًا للأولى<sup>(٣)</sup>، وهو مختصُّ بالأسماء<sup>(٤)</sup>، ووقع ووقع بعده الفعل في الشعر، نحو قول الجموح الظفري:

لا درّ دركٍ إنِّي قد رميتُهُمُ      لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي  
لَمَحْدُودٍ<sup>(٥)</sup>

وجوابها<sup>(٦)</sup> يأتي فعلاً ماضياً مثبتاً مقترناً باللام؛ للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾<sup>(٧)</sup>، أو ماضياً منفياً بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُمْ

(١) انظر: معاني الحروف ١٢٣.

(٢) انظر: المقتضب ٧٦/٣، الأصول ٢١١/٢، معاني الحروف ١٢٣، الأزهية ١٦٦، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢، رصف المباني ٣٦٢، الجنى الداني ٥٩٧.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، شرح المفصل ٩٥/١، مغني اللبيب ٣٥٩.

(٤) انظر: الكتاب ١٣٩/٣، المقتضب ٧٧/٣، الأصول ٢١١/٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٨٧١، الأزهية ١٧٠، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، شرح المفصل ١٤٦/٨.

(٦) انظر أحوال الجواب-على سبيل المثال- في: الأزهية ١٦٧، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٥، الجنى الداني ٥٩٨.

(٧) هود: ٩١.

مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا<sup>(١)</sup>، وجاء جوابها مقترناً باللام وقد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتُمْ<sup>(٢)</sup>، وقد تحذف اللام، كما في قول تميم بن مقبل:

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما  
ببعض ما فيكما إذ  
عبتما عوري<sup>(٣)</sup>

وجاء الجواب منفياً بـ(لم)، نحو قول الشاعر:

أطمئع فينا من أراق دماءنا  
ولولاك لم يعرض  
لأحسابنا حسن<sup>(٤)</sup>

ويحذف جواب (لولا)؛ لدلالة السياق عليه<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ<sup>(٦)</sup> أي: لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

وتأتي بعد (لولا) (أَنَّ) و(أَنْ)<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَذَرِكُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) النور: ٢١.

(٢) الإسراء: ٧٤.

(٣) الديوان ٧١، الجني الداني ٥٩٨، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٥، همع الهوامع ٤/٣٥٢.

(٤) نسبته في العيني على الأشموني ٢/٢٠٦، لعمر بن العاص. والبيت من شواهد: معاني القرآن ٢/٨٥، الإنصاف ٢/٦٩٣، شرح المفصل ٣/١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٣، شرح التسهيل ٣/١٨٥، ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٦، الجني الداني ٥٩٩.

(٦) النور: ١٠. وانظر: البحر المحيط ٦/٤٣٥.

وإذا جاء بعد (لولا) ضمير، فالمشهور عند النحويين أن يكون ضمير رفع منفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد ورد اتصاله بالضمير، نحو: لولاي ولولاك، وللنحويين آراء متعددة حول هذا الاستعمال<sup>(٥)</sup>.

ورودها في الديوان: من مواضعه:

- أَمْسُ تَرَابٍ أَرْضِيكَ يَا لُبَيْنِي \*\* وَلَوْلَا أَنْتِ لَمْ أَمْسَسْ  
تُرَابًا<sup>(٦)</sup>

- وَلَوْلَا رَجَاءُ الْقَلْبِ أَنْ تَعْطِفَ النَّوَى \*\* لَمَا حَمَلْتَهُ بَيْنَهُنَّ الْأَضَالِعُ<sup>(٧)</sup>  
كُلَّمَا: هي (كلُّ) دخلت عليها (ما) بعدها، مصدرية أو نكرة  
بمعنى وقت، والأوَّل أقرب كما ذكر  
ابن هشام<sup>(٨)</sup>، فهي ظرف مركَّب يفيد التكرار<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٥.

(٢) الصافات: ١٤٣.

(٣) القلم: ٤٩.

(٤) سبأ: ٣١.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٦٨٧، شرح المفصل ٣/١١٨.

(٦) الديوان ٢٧.

(٧) السابق ٥٧.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٢٦٦.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٠، همع الهوامع ٤/٣٨٣.

وقد أشبهت (كُلَّمَا) أدوات الشرط؛ لما فيها من معنى العموم والاستغراق الذي تفيده أدوات الشرط كـ(مَنْ)، و(متى)، و(ما)<sup>(١)</sup>، قال الرضي: " في (كُلَّمَا) رائحة الشرط"<sup>(٢)</sup>.  
 ولا تدخل (كُلَّمَا) إلا على الجمل الفعلية<sup>(٣)</sup>، ويكثر مجيء الماضي بعدها<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>،  
 وجزم أبو حيَّان بأذنه لا يليها إلا فعل ماضي اللفظ<sup>(٦)</sup>، ولم يمثِّل سيبويه لها إلا بالمضارع، قال: " ومثل ذلك: كُلَّمَا تَأْتِينِي آتِيكَ"<sup>(٧)</sup>.

ورودها في الديوان: من مواضعه:

- 
- (١) انظر: شرح الكافية ١٩٧/٣.
  - (٢) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها.
  - (٣) انظر: شرح الكافية ١٩٧/٣.
  - (٤) انظر: مغني اللبيب ٢٦٧.
  - (٥) سورة البقرة: ٢٠.
  - (٦) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٩٠/٤.
  - (٧) الكتاب ١٠٢/٣.

- وَمِنْ سَقَمِي مِنْ نِيَّةِ الْحَبِّ كُلَّمَا \*\* أَنَّى رَاكِبٌ مِنْ نَحْوِ أَرْضِكَ يَضْرِبُ
- مرضتُ فجأؤوا بالمعالج والرُقَى \*\* وَقَالُوا : بِصِيرٍ بِالذَّوَاءِ مُجْرَبٌ (١)
- فَإِنَّ انْهَمَالَ الْعَيْنِ بِالذَّمْعِ كُلَّمَا \*\* نَكَرْتُكَ وَحَدِي خَالِيًا أَسْرِيْعٌ \* (٢)
- وَفَيْضُ دُمُوعِ الْعَيْنِ بِاللَّيْلِ كُلَّمَا \*\* بَدَا عَلَمٌ مِنْ أَرْضِكُمْ لَمْ يَكُنْ  
يَبِيْرٌ \* (٣)

لَمَّا: وتسمَّى (التعليقيَّة) (٤)؛ وتستعمل استعمال الشرط كما تستعمل (كُلَّمَا) (٥)، قال المالقي: "وفيها معنى الشرط، أبدأ لا يفارقها" (٦)، ولذلك فهي تقتضي جملتين، وجدت الثانية عند وجود

الأولى (٧)، نحو: لَمَّا جئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، والقول بحرفيّتها هو مذهب سيبويه (٨)، ووافقه أكثر النحويين (٩)، وذهب

- 
- (١) الديوان ٢٩ .  
 (٢) السابق ١٠٤ .  
 (٣) السابق ٩١ .  
 (٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦، الجنى الداني ٥٩٤ .  
 (٥) انظر: شرح الكافية ٣/٢٣٠ .  
 (٦) رصف المباني ٣٥٤ .  
 (٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦، مغني اللبيب ٣٦٩ .  
 (٨) انظر: الكتاب ٤/٢٣٤ .  
 (٩) انظر مثلاً: معاني الحروف ١٣٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٣، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٧، الجنى الداني ٥٩٤ .



بعضهم<sup>(١)</sup> إلى أنها اسم (ظرف) بمعنى (حين)، والراجح فيها ما ذهب إليه سيبويه من القول بالحرفية<sup>(٢)</sup>.

ولايلي (لمّا) إلا فعل ماضٍ مثبت، أو منفي بـ(لم)، وقد تزداد (أن) بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٣)</sup>، أمّا جوابها فيكون فعلاً ماضياً مثبتاً، نحو: لمّا قام زيد قام عمرو، أو منفيّاً بـ(ما)، نحو: لمّا قام زيد ما قام عمرو، أو مضارعاً منفيّاً بـ(لم)، نحو: لمّا قام زيد لم يقم عمرو، أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا) الفجائية<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَخَذُوا إِلَى اللَّهِ إِذَا هُمْ يُسْرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ورودها في الديوان: منه:

- فَلَمَّا رَمَيْتِي أَقْصَدْتِي  
بِسَاءٍ هَمَّهَا

وأخطأتها بالسهم حين رميت<sup>(٦)</sup>

- ولَمَّا بَدَأَ مِنْهَا الْفِرَاقُ كَمَا  
بَدَأَ

بظهر الصفا الصلد الشقوق  
الشوائب

(١) انظر مثلاً: الأصول ١٥٧/٢، الإيضاح العضدي ٣٢٨،

الخصائص ٣/٢، ٢٢٢/٢٥٣، شرح الكافية ٢٣٠/٣.

(٢) انظر تعليلاً لهذا الترجيح في: الجني الداني ٥٩٤-٥٩٥.

(٣) يوسف: ٩٦.

(٤) انظر أحوال الشرط والجواب في: شرح الكافية ٢٣١/٣، رصف

المباني ٣٥٤، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٧، الجني الداني ٥٩٥-٥٩٦.

(٥) العنكبوت: ٦٥.

(٦) الديوان ٣٦.



تمنيت أن تلقى لبينك والمنى  
تُعاصيك أحياناً، وحيناً  
تَطَوُّعُ<sup>(١)</sup> \*\*

---

(١) السابق ٥١.



- لم يرد في الديوان (إِنْ) مقترنة بـ(لا)، ولا (ما) الزائدة.  
 - لم ترد (إِنْ) مهملة حملاً على (لو) في الديوان، وهذا يعزّز مانصت عليه كتب النحويين من القول بقلته أو بشذوذه.  
 - جاء استعمال (إِنْ) في الديوان منسجماً مع ما تقرّر لها من إفادتها الظن والاحتمال، إلا في موضعين، استعملت (إِنْ) موضع (إذا)، فوردت مع المتيقّن المقطوع بحدوثه، وذلك في قول قيس:

- **خَنُوا بِدَمِي إِنْ مُتَّ كُلَّ**      مَرِيضَةٍ جَفَنِ الْعَيْنِ وَالطَّرْفِ  
**خَرِيْدَةٍ**      \*\*      **فَفَاتِرٌ (١)**

- **وَفِي عُرْوَةِ الْعَذْرَى إِنْ مُتَّ**      وَعَمْرُو بْنُ عَجْلَانَ الَّذِي قَلَّتْ  
**أَسْوَةٌ**      \*\*      **هُنَّ (٢)**

ولعلّ ذلك-كما سبق- لعدم تعيّن حدوثه، وإلا فالموت مقطوع بحصوله.

- جاء استعمال (مِنْ)، و(مَهْمَا) موافقاً للاستعمال اللغوي لهما المقرّر عند النحويين.

- ورد استعمال (حيثما) مرّة واحدة، جاءت فيها (ما) منفصلة عنها، وذلك في قوله:

**وَأَنْتِ بِذِكْرِ لُبْنَى مُسْتَهَامٌ \*\* مُعْنَى حَيْثُ مَا شَحَطْتَ نَوَاهَا**

(١) السابق ٤٣.

(٢) السابق ٩١.

والمعنى- فيما يظهر- يحتمل الظرفية والشرطية، فعلى  
الظرفية يكون المعنى:إنه مستهام بها حيث بعدت منازلها،  
وعلى الشرطية يكون الجواب محذوفاً، وماتقدّم هو دليل  
الجواب في المعنى. إلا أنه يُشكّل على هذا الوجه كتابة (حيث)  
مفصولة عن (ما)، وفي المظانّ النحويّة لا ترد إلا متصلة بها،  
ويُستأنس للشرطية مجيئها في القرآن الكريم جازمة منفصلة  
عن (ما)، في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ  
سَطْرَةً﴾<sup>(١)</sup>، وإن كان الرسم القرآني لا يعوّل عليه. ولعلّ هذا مما  
يُفوّي الظرفية ويرجّحها.

- وردت (إذا) متصدّرة أدوات الشرط الواردة في الديوان  
الجازمة وغير الجازمة، إذ بلغ عدد ورودها اثنين وخمسين  
موضعاً، دخلت في غالبها على الجمل الفعلية، وجاء الاسم تاليّاً  
لها في سبعة مواضع، وهو مؤول على حذف الفعل بعدها-على  
رأي سيبويه ومن وافقه.

- لم يرد الجزم بـ(إذا) في الديوان، وهذا متفق مع المستقرّ  
لها في لغة العرب من عدم الجزم بها.

- كثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال، فقد بلغ  
ثلاثة وثلاثين موضعاً، وجاء المضارع بعدها في أربعة  
مواضع، ثلاثة منها مجزوم بـ(لم)، وواحد مرفوع. وهذه الكثرة

---

(١) البقرة: ١٤٤.

مع الماضي، والفتحة مع المضارع تتفق مع القواعد المقررة للمسألة.

- ورد تركيب (إذا ما) مثلًا بالفعل الماضي في ستة مواضع، وبالإسم في موضع واحد، أي أن أثر الإعراب غير ظاهر فيه، ولم يأت المضارع مع (إذا ما) في الديوان، وبذلك لا يكون هناك دليل على استعمالها جازمة، وهذا يتفق مع المشهور لها في الاستعمال اللغوي.

وزيادة (ما) مع (إذا) يفيد التوكيد، فإذا "فُصِدَ توكيد معنى الشرط الذي تتضمنه (إذا) لقوة معنى الجزاء، استعملت (ما) بعدها، وإذا لم يقصد ذلك لقرب معنى الجزاء من الشرط، لم يستعمل (ما) بعدها"<sup>(١)</sup>.

- ورود (لو) الامتناعية هو الأكثر في الديوان في مقابل غير الامتناعية، فقد وردت (لو) في الديوان في سبعة وعشرين موضعًا، لم يرد فيها (لو) غير الامتناعية سوى مرة واحدة، وهذا موافق لما هو مقرّر في المظانّ النحويّة من غلبة النوع الأوّل على الثاني.

- ورد جواب (لو) ماضيًا مثبتًا مقترنًا باللام في ثمانية مواضع، ومجردًا من اللام في ثمانية مواضع، ومضارعًا في

(١) درة التنزيل ١/١١٤٣.

ثلاثة مواضع، واحد منها مجزوم بـ(لم)، وورد محذوفًا في ثمانية مواضع، ولم يرد جملة اسمية.

- لم ترد (لو) جازمة في الديوان، وهذا يرجح ما ذهب إليه ابن مالك من عدم الجزم بها لاشعرًا ولانثرًا؛ لعدم السماع، وما استدلَّ به من شواهد شعرية محتمل للتأويل، وأمَّا القول بأنَّها لغة مطَّردة لقوم، فهذا مما لا دليل يثبته .

- لم يقع الاسم بعد (لو) في الديوان، وهذا يقوي ما تقرَّر من اختصاصها بالفعل، ويرجِّح ما ذهب إليه الفريق القائل بأنَّ (أنَّ) مع صلتها بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدَّر.

- وردت (أنَّ) داخلية على (لو) في ثمانية مواضع، جاء خبرها في سبعة مواضع فعلاً، وورد في موضع واحد اسمًا، وفي هذا ردُّ على ما ذهب إليه السيرافي ووافقه عليه الزمخشري من أنَّ خبر(أنَّ) التي تقع بعد (لو)، لا بدُّ أن يكون فعلاً ولا يقع اسمًا، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

- جاء خبر(أنَّ) بعد (لو) فعلاً ماضيًا في أربعة مواضع، ومضارعًا في ثلاثة مواضع، وهذا مما يُستأنس به لما ذهب إليه الرضي من أنَّ الفعل إذا جاء خبر(أنَّ)، فالأكثر كونه ماضيًا.

- وردت (لولا) في أربعة مواضع، وفي هذه المواضع جميعها وقع الاسم تاليًا لها، ولم يقع الفعل.

- جاء جواب (لولا) ماضيًا منفياً بـ(ما) في موضع واحد، ومضارعًا منفياً بـ(لم) في موضع واحد، ومنفياً بـ(ما)، مقترنًا

باللام في موضع واحد، ومحذوفاً في موضع واحد، والقاعدة المقررة لجواب (لولا) إمّا أن يكون باللام حال الإثبات، وإمّا منفياً بـ(ما)، وهو الموافق لورود جواب (لولا) في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، ولم أقف على شواهد اقترنت اللام فيها بالجواب إذا كان ماضياً منفياً بـ(ما)، وقال أبو حيان بعد ذكره مجيء جواب (لولا) منفياً بـ(ما): "ولا يحفظ دخول اللام على الجواب"<sup>(٢)</sup>، ولعلّ الشاعر لجأ إلى هذا التركيب لاستقامة الوزن.

- وردت (كُلَّمَا) في الديوان في خمسة مواضع، دخلت فيها على جمل فعلية، فعلها ماض، ولم يرد المضارع، وهذا يعزّز ماورد في المصادر النحوية من أنّ الأكثر مجيء الماضي بعدها.

- ورد جواب (كُلَّمَا) محذوفاً في ثلاثة مواضع؛ لتوسطها مع شرطها بين أجزاء الدليل، وهذا من مواضع حذف الجواب.  
- وردت (لَمَّا) في الديوان في أربعة مواضع، ربطت بين جملتين، الثانية منهما مترتبة على الأولى، تلاها فعل ماض مثبت في المواضع كلّها، وجاء الجواب ماضياً أيضاً، ولم يخرج جوابها عن هذه الحال، وهذا يتسق مع حال من أحوال الشرط والجزاء التي ذكرها النحويون.

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢/٦٨١ - ٦٨٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٦.



\* \* \*



**الجملة الشرطيّة أنماط بالنظر إلى حالي الشرط والجواب،**  
وللفعلين في جملي الشرط والجواب أحوال ذكرها النحويون،  
قال سيبويه: " فإذا قلت: **إِنْ تَفَعَلْ**، فأحسنُ الكلام أن يكون  
الجوابُ **أَفْعَلْ**؛ لأنّه نظيره من الفعل، وإذا قال: **إِنْ فَعَلْتَ**،  
فأحسنُ الكلام أن تقول: **فَعَلْتُ**؛ لأنّه مثله"<sup>(١)</sup>، فاتفق اللفظ معيار  
أفضليّة عند سيبويه، وذكر غيره من النحويين<sup>(٢)</sup> هذه الأحوال  
مرتبة من الأقوى إلى الأضعف، وتعدُّ الأنماط الرئيسة للجملة  
الشرطيّة، وفيما يلي بيان لها، وتطبيقاتها في الديوان:

### النمط الأول: أن يكونا مضارعين:

أداة الشرط+ ج ش(فعليّة/ فعلها مضارع)+ ج ج ش( فعليّة/  
فعلها مضارع)

نحو: ﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الأصل في الباب؛ لأنّ الأصل  
مطابقة اللفظ المعنى، والمعنى مع أدوات الشرط على

(١) الكتاب ٩١/٣-٩٢، وانظر: المقتضب ٦٠/٢ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٤، شرح الكافية ٤/١٠٦. وخالف أبو  
حيان في الارتشاف ٤/١٨٨٦ هذا الترتيب، فجعل مجيء الشرط ماضيًا  
والجواب مضارعًا، في المرتبة الثانية، ومجيئهما ماضيين في المرتبة  
الثالثة. ولم أقف على من قال بذلك سواه.

(٣) الأنفال: ١٩.

الاستقبال، فالمطابقة أولى<sup>(١)</sup>، ونصّ ابن مالك على أنّ هذه الصورة هي الأكثر<sup>(٢)</sup>، والرضي على أنّها الأجود<sup>(٣)</sup>.

وروده في الديوان:

- مع الأدوات الجازمة: ورد هذا النمط مرّتين فقط في

الديوان، مرّة مع (إن)، وأخرى مع (من).

١- مع الأداة (إن):

وأفرح إن تُمسي بخير وإن يكن \*\* بها الحدّ العادي ترعني  
الرّوائع<sup>(٤)</sup>

٢- مع الأداة (من):

- وَمَنْ يَتَعَلَّقُ حُبَّ لُبْنَى فُوَادُهُ \*\* يَمُتْ أَوْ يَعِشْ مَا عَاشَ وَهُوَ كَلِيمُ  
\*<sup>(٥)</sup>

- مع الأدوات غير الجازمة: لم يرد هذا النمط مع أدوات

الشرط غير الجازمة.

النمط الثاني: أن يكونا ماضيين:

أداة الشرط+ج ش(فعليّة/ فعلها ماض) + ج ج ش( فعليّة/

فعلها ماض)

- 
- (١) انظر: المقاصد الشافية ٦/١٢٧.  
(٢) انظر: شرح التسهيل ٤/٩٠.  
(٣) انظر: شرح الكافية ٤/١٠٦.  
(٤) الديوان ٥٤.  
(٥) الديوان ١١٦.

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدَّتْ عُدُنَا﴾<sup>(١)</sup>، ووقوع الماضي هنا ليس بالأصل؛ لأنَّ الفعلين معًا يفيدان الاستقبال لوجود أداة الشرط<sup>(٢)</sup>، " لكن لمَّا كان الفعلان معًا قد عُلم باقتران (إن) أو إحدى أخواتها استقبالهما، لم يعتبر بالصيغة"<sup>(٣)</sup>.

### وروده في الديوان:

- مع الأدوات الجازمة: ورد هذا النمط مع الأداة (إن) في

ثلاثة مواضع، ومن الأمثلة:

- فَإِنْ مَنَعْتَ، فَالْبُخْلُ مِنْهَا  
سَوَّجِيَّةٌ \*\* (٤)

- فَإِنْ ذَكَرْتَ ابْنِي هَشَشْتُ  
لِذِكْرِهَا \*\* (٥)\*

- مع الأدوات غير الجازمة: وقد ورد هذا النمط مع (إذا)

ثلاث عشرة مرّة، ومع (لو) أربع مرّات، ومع (كلّما) مرّتين، ومع (لمّا) مرّتين، ومع (إذا) التي لحقتها (ما) مرّة واحدة .  
 ومن أمثلته:

- مع إذا:

- إذا نادى المنادي باسمِ لَبْنَى \*\* عَيْثُ فَمَا أُطِيقُ لَهُ جَوَابًا<sup>(١)</sup>

(١) الإسرائ: ٨.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١٢٦/٦ .

(٣) المصدر السابق ١٢٦/٦ .

(٤) الديوان ٣٨ .

(٥) السابق ٩٣ .

فَدَايِثُ لَيْتِي بِأَسْمِهَا وَدَعْوَتُ (٢) \*\* إِذَا خَدِرْتَ رِجْلِي تَنَكَّرْتُ مَن لَهَا

وَحَسْبُكَ مَن عَيْبَ لَهَا شَبَهَ الْبَدْرِ (٣) \*\* إِذَا عَيْبَهَا شَبَّهْتُهَا الْبَدْرَ طَالِعًا

- مع لو:

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتِ اهْتَدِي (٤) \*\* فَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارَةٌ

بَكَتْ جَزَعًا وَارْفَضَ مِنْهَا (٥) \*\* وَلَوْ أَبْلَقْتُهَا جَارَةَ قَوْلِي اسْلَمِي

ومن أمثله مع (لو) وفي جوابها اللام:

وَلَوْ سَقَاهُ ذَلِكَ لَأَسْتَرَأَحَا (٦) \*\* فَكَأَنَّ يَدِيكَ جُرْعَ الْمَنِيَا

لَخَشِنَ مِنْهَا جِلْدُهَا وَرَقُّ الْوَرْدِ \* (٧) \*\* وَلَوْ لَبِسْتَ ثَوْبًا مِّنَ الْوَرْدِ خَالِصًا

- مع كلما:

أَتَى رَاكِبٌ مِّنْ نَّحْوِ أَرْضِكَ يَضْرِبُ (٨) \*\* وَمِنْ سَقَمِي مِّنْ نِّيَّةِ الْحَبِّ كَلَّمَا

وَقَالُوا : بَصِيرٌ بِالنَّوَاءِ مُجَرَّبٌ (٩) \*\* مَرَضْتُ فَجَلَوُوا بِالْمَعَالِجِ وَالرَّقَى

نَكَرْتُ لَيْتِي طَرْتُ لِي عَنْ شِمَالِي (١٠) \*\* - أَلَا يَا غَرَابَ الْبَيْنِ مَا لَكَ كَلَّمَا

(١) السابق ٢٨ .

(٢) السابق ٣٥ .

(٣) الديوان ٤٧ .

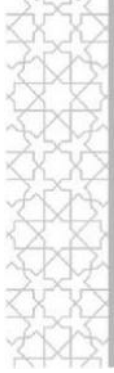
(٤) السابق ١٢٣ .

(٥) السابق ١٠٧ .

(٦) السابق ٣٩ .

(٧) السابق ٩٤ .

(٨) السابق ٢٩ .



### - مع لَمَّا:

- وَلَمَّا بَدَأَ مِنْهَا الْفِرَاقُ كَمَا بَدَأَ \*\* بظهر الصفا الصدد الشقوق الشوانغ  
 - تَمْنِيَتَ أَنْ تَلْقَى لِيَبَيْتِكَ وَالْمَنَى \*\* تَعَصِيكَ أَحْيَانًا، وَحِينًا تَطْوَعُ<sup>(١)</sup>  
 - بَكَتَ عَيْنِي الْيَمْنَى فَلَمَّا زَجَرْتَهَا \*\* عَنِ الْجَهْلِ بَعْدَ الْحِلْمِ أَسْبَلْنَا مَعَا<sup>(٢)</sup>

### مع إِذَا مَا:

- إِذَا مَا مَشَتْ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ \*\* مِنْ الْبُهِرِ حَتَّى مَا تَرِيدُ عَلَى شِبْرٍ<sup>(٣)</sup>  
 - إِذَا مَا لَحَتِي الْعَدَلَاتُ بِحَيْهَا \*\* أَبَتْ كَيْدَ مِمَّا أَجْنَّ صَبِيغٍ<sup>(٤)</sup>

النمط الثالث: أن يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا :

أداة الشرط + ج ش (فعليّة/ فعلها ماض) + ج ج ش (فعليّة/ فعلها مضارع)

نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وهذا الوجه قليل بالنسبة لسابقه<sup>(٧)</sup>.

### وروده في الديوان:

- (١) السابق ١٢٧.
- (٢) السابق ٥١.
- (٣) السابق ١٠١.
- (٤) الديوان ٤٧.
- (٥) السابق ١٠٥.
- (٦) الشورى: ٢٠.
- (٧) انظر: المقاصد الشافية ١٢٧/٦.

- مع الأدوات الجازمة: لم يرد هذا النمط مع أدوات الشرط الجازمة.

- مع الأدوات غير الجازمة: ورد هذا النمط في أربعة مواضع، واحد مع (إذا)، وثلاثة مع (لو):

- مع إذا:

- تَشَمَّنُهُ لَوْ يَسْتَنْطِعْنَ ارْتَشَفْنَهُ \*\* إِذَا سَفْنَهُ يَزُدُّنَ نَكْبًا عَلَى نَكْبٍ (١)

- مع لو:

- تَعِيدُ إِلَى رُوحِي الْحَيَاةَ وَإِنِّي \*\* بِنَفْسِي لَوْ عَايَيْتِي لِأَجُودُ\* (٢)

- أَرَاكَ اجْتَنِبْتَ الْحَيَّ مِنْ غَيْرِ بَعْضَةٍ \*\* وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَجْنَحْ إِلَيْكَ الْأَصْلِحُ (٣)

- يَلْبَسِي أَنَادَى عِنْدَ أَوَّلِ غَشِيَةٍ \*\* وَلَوْ كُنْتَ بَيْنَ الْعُنْدَاتِ أَفِيقُ\* (٤)

النمط الرابع : أن يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا:

أداة الشرط+ ج ش(فعليّة/ فعلها مضارع)+ ج ج ش( فعليّة / فعلها ماض)

نحو: إن تزرنني زرتك، ومنه قول أبي زبيد الطائي:

(١) الديوان ٣٢.

(٢) السابق ٩٣.

(٣) السابق ٥٩.

(٤) السابق ١١١.

من يَكْذِبِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ \*\* كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ<sup>(١)</sup>  
وهو أَقْلُ الوجوه<sup>(٢)</sup>، ومنَعَيْهِ، وحَمَلَ ما جاء مِنْهُ على  
الضرورة ابنُ بابشاذ<sup>(٣)</sup>، وابنُ عصفور<sup>(٤)</sup>، وأبو حَيَّان<sup>(٥)</sup>،  
وَنُسِبَ لسَيبويه<sup>(٦)</sup>، وللجمهور<sup>(٧)</sup>، ونَصَّ الرضي على ضعفه<sup>(٨)</sup>،  
ضعفه<sup>(٨)</sup>، وجَوَّزه الفراء<sup>(٩)</sup> في سعة الكلام، وتبعه المبرد<sup>(١٠)</sup>،  
وابن مالك<sup>(١١)</sup>، وابن هشام - في رأي له<sup>(١٢)</sup>؛ لورد السماع به.  
وروده في الديوان:

- (١) الديوان ٦٠٠، المقتضب ٥٩/٢، شرح المقدمة الجزولية ٥١٩/٢، شرح  
الجمال لابن عصفور ٦١٤/١، شرح التسهيل ٩١/٤، رصف  
المباني ١٨٨.  
(٢) انظر: شرح التسهيل ٩١/٤.  
(٣) انظر: المقدمة المحسبة ٢٤٥/١ (وليس فيه الحمل على الضرورة).  
(٤) انظر: شرح الجمال ٦١٤/١، ١٩٨/٢.  
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤.  
(٦) انظر: همع الهوامع ٣٢٢/٤، وفي الارتشاف ١٨٨٧/٤: "واستنتج من  
كلام سيبويه ضعفه وقبحه"، ولم أقف على رأي صريح لسيبويه في  
المسألة.  
(٧) انظر: توضيح المقاصد ٢٤٥/٤، شرح الأشموني ١٦/٤.  
(٨) انظر: شرح الكافية ١٠٦/٤.  
(٩) انظر: معاني القرآن ٢٧٦/٢.  
(١٠) انظر: المقتضب ٥٩/٢.  
(١١) انظر: شرح التسهيل ٩١/٤، شواهد التوضيح ١٤-١٧.  
(١٢) انظر: أوضح المسالك ٢٠٦/٤، وذهب في مغني اللبيب ٩٠٨-٩٠٩  
إلى أنه خاص بالشعر.



- مع الأدوات الجازمة: ورد مع الأداة (إن) فقط في موضع

واحد، هو:

- فَإِنْ طَرَبْتَ أَرْدَتَكَ الْحَتُوفَ وَإِنْ تَقَعَّ \*\* تَقَيَّضَ ثَعْبَانٌ بِوَجْهِكَ

يَنْفُخُ\*<sup>(١)</sup>

- مع الأدوات غير الجازمة: ورد هذا النمط في أربعة

مواضع مع (لو)، منها:

- تَشَمَّمْنَهُ لَوْ يَسْتَطِيعُ ارْتِشَافَهُ \*\* إِذَا سَفَنَهُ يَزَلْدَنُ نَكْبًا عَلَى نَكْبٍ<sup>(٢)</sup>

- وَلَوْ تَعْلَمِينَ الْغَيْبَ أَيَقْتِ أَنْتِي \*\* لَكُمْ وَالْهَدَايَا الْمُشْعَرَاتِ صَدِيقُ\*<sup>(٣)</sup>

تلك هي الأنماط الرئيسة للجملة الشرطيّة وفق ما أورده النحويون، وهي مبنيّة على مجيء الفعل في جملة الشرط والجواب، وثمّرت صور أخرى فرعيّة وردت عليها الجملة الشرطيّة، سيرد ذكرها عند الحديث عن القضايا التركيبية، وسأكتفي هنا بإيراد الصور التالية:

### ١- الجملة الشرطيّة مع لولا:

سبق القول بأنّ (لولا) مختصّ بالأسماء، وأنّه يدخل على جملتين، أولاهما مكوّنة من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل، وجاءت صورة الجملة معها على النحو التالي:

(١) الديوان ٩٠.

(٢) السابق ٣٢.

(٣) السابق ١١٠.

لولا + ج ش (اسميّة/ خبرها محذوف) + ج ج ش (فعلية/ فعلها مضارع)

وقد ورد في موضعين:

- أَمْسَ تَرَابٌ أَرْضِكَ يَا لَيْبِي \*\* وَلَوْلَا أَنْتِ لَمْ أَمْسَسْ تَرَابًا (١)

- لَعَمْرُكَ لَوْلَا الْبَيْنُ لَا يَقْطَعُ الْهَوَى \*\* وَلَوْلَا الْهَوَى مَا حَنَّ لِلْبَيْنِ أَلْفٌ \* (٢)

لولا + ج ش (اسميّة/ خبرها محذوف) + ج ج ش (فعلية/ فعلها ماض)

وورد في موضعين:

- وَلَوْلَا رَجَاءَ الْقَلْبِ أَنْ تَعْطِفَ النَّوَى \*\* لَمَّا حَمَلْتَهُ بَيْنَهُنَّ الْأَضْلَعُ (٣)

- لَعَمْرُكَ لَوْلَا الْبَيْنُ لَا يَقْطَعُ الْهَوَى \*\* وَلَوْلَا الْهَوَى مَا حَنَّ لِلْبَيْنِ أَلْفٌ \* (٤)

## ٢- وقوع الاسم بعد أداة الشرط غير (لولا):

جاء الاسم بعد أدوات الشرط – غير (لولا) - في الديوان تسع مرّات، اثنتان بعد (إن)، وسبع بعد (إذا)، وقد دخلت أداة الشرط في هذا النمط في ست من مواضعها التسعة على ضمائر رفع منفصلة، ومن أمثلة صور هذا النمط الواردة في الديوان:

(١) الديوان ٢٧.

(٢) السابق ١٠٩.

(٣) السابق ٥٧.

(٤) السابق ١٠٩.

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية فعلها محذوف) + ج ج  
 ش(فعلية/ طلبية)  
 - فإِن أَنْتَ لَمْ تَخْبِرْ بِشَيْءٍ عَلِمْتَهُ \*\* فَلَاطِرَتْ إِلا وَالْجَنَاحُ كَسِيرٌ (١)  
 - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَبْكِي عَلَيَّ جِزْرَةٌ \*\* لَدَيْكَ فَلَإِنَّ تَبْكِي غَدًا حِينَ أَرْفَعُ (٢)

أداة الشرط+ ج ش (فعلية فعلها محذوف) + ج ج  
 ش(اسمية)  
 - إِذَا نَحْنُ أَنْفَعْنَا الْبُكَاءَ عَشِيَّةً \*\* فَمَوْعِدُنَا قَرْنٌ مِنَ الشَّمْسِ  
 طَالَعُ (٣)

أداة الشرط+ ج ش(فعلية فعلها محذوف) + (الجواب  
 محذوف)  
 - كَأَنِّي فِي أَرْجُوحةٍ بَيْنَ أَحْبَلٍ \*\* إِذَا ذُكِرَتْ مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ  
 تَخَطَّرُ (٤)

### ٣- وقوع (أَنَّ) ومعمولها بعد (لو):

وقد ورد في الديوان في ثمانية مواضع، ومن أمثلة صور  
 هذا النمط:

- 
- (١) الديوان ٤٦.
  - (٢) السابق ٦١.
  - (٣) السابق ٥٨.
  - (٤) السابق ٤٨.

لو + ج ش (فعلية فعلها محذوف/ أن ومعمولاها) + ج ج ش (فعلية/ فعلها ماض)  
 - دَعَوْتُ التي لو أن نفسي تطيعني \*\* لِفَرَقْتَهَا مِنْ حَبِّهَا وَقَضَيْتُ<sup>(١)</sup>  
 - ولو أنني أسطيع صبراً وسلوة \*\* تَنَاسَيْتُ لِبْنِي غَيْرَ مَا مُضِرِّ حَقْدًا<sup>(٢)</sup>

لو + ج ش (فعلية فعلها محذوف/ أن ومعمولاها) + (الجواب محذوف)

وَقَدْ عَشْنَا نَلْذُ الْعَيْشَ حِينًا \*\* لَوْ أَنَّ الدَّهْرَ لِلْإِنْسَانِ رَاعٍ<sup>(٣)</sup>  
 التحليل النحوي:

- يتضح مما سبق أن الأنماط الرئيسة للجملة الشرطية قد وردت في الديوان، ويلخص الجدول التالي عدد مرّات ورود كل نمط:

المجموع	عدد مرّات وروده		النمط
	مع غير الجازمة	مع الأدوات الجازمة	
٢	—	٢	مجيء الشرط والجواب مضارعين
٢٥	٢٢	٣	مجيء الشرط

(١) السابق ٣٥.

(٢) السابق ٤٠.

(٣) السابق ٦٢.

			والجواب ماضيين
٤	٤	_____	مجيء الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا
٥	٤	١	مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ النمط الأكثر ورودًا هو النمط الثاني، وهو مجيء الشرط والجواب ماضيين، إذ بلغ عدد مواضعه خمسة وعشرين موضعًا، غالبها مع الأدوات غير الجازمة، إذ بلغ اثنين وعشرين موضعًا، والأدوات الواردة في هذا النمط: (إن)، (إذا)، (لو)، (كُلَّمَا)، (لَمَّا)، (إذا ما)، وهذه النتيجة خلاف ماتقرّر في عدد من المصادر النحوية من كون النمط الأوّل هو الأكثر.

ومن الدلالات المعنويّة المتعلّقة بهذا النمط، ما ذكره ابن جني من أنّ تركيب الشرط في نحو: " إن قمت قمت، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب؛ تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له؛ أي إنّ هذا وعد مَوْفِيٌّ به لامحالة، كما أنّ الماضي واجب ثابت لامحالة"<sup>(١)</sup>. وهذا يوحي بما كانت عليه نفسيّة الشاعر من رغبته

(١) الخصائص ٣/٣٣١.

في وقوع الفعل، وتصويره الحدث وكأنه واقع، و" ليست التعبيرات في الحقيقة إلا مظهرًا للرؤية النفسية، وانعكاسًا للاستجابات الداخلية"<sup>(١)</sup>، يقول د. أبو موسى تعليقًا على مجيء الماضي مع (إن) في نحو: إن قرأت مقاييس اللغة وجدت فيه فوائد كثيرة: " تلك الصيغة مشيرة إلى رغبتني في أن تقرأ هذا الكتاب حتى كأنه لشدة هذه الرغبة تصوّرت غير الواقع واقعيًا، وتحدّثت عنه بصيغة الماضي"<sup>(٢)</sup>.

- يلي النمط الثاني في عدد مرّات ورود النمط الرابع، وهو مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، وبلغ خمسة مواضع، والأدوات الواردة فيه: (إن)، و(لو). وهذا النمط هو الذي عدّه النحويون أقلّ الأنماط وأضعفها. ولعلّ الذي سوّغ مجيئه مع (لو) أنّ المضارع إذا وليها صرّفته إلى المضي.

- يليه النمط الثالث، وهو مجيء الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا، وبلغ أربعة مواضع، واقتصر وروده على الأدوات غير الجازمة: (إذا)، و(لو).

- أمّا أقلّ الأنماط ورودًا في الديوان، فهو مجيء الشرط والجواب مضارعين، فقد ورد مرّتين فقط مع الأدوات (إن)، و(من).

(١) خصائص التراكيب ٣٧٢.

(٢) المرجع السابق ٣٧٢.

- جاءت الجملة الشرطيّة بعد (لولا) في الديوان داخلة على جملتين؛ الأولى مكوّنة من مبتدأ وخبر محذوف، والثانية من فعل وفاعل، ولم يَلها الفعل في أيّ موضع من مواضع ورودها، ووقع بعدها في أحد المواضع ضمير رفع منفصل، وذلك في قول قيس:

- أَمْسُ تَرَابٍ أَرْضِكَ يَا لُبَيْبِي \*\* وَلَوْلَا أَنْتِ لَمْ أَمْسَسْ تُرَابًا  
وبذلك تكون الجملة الشرطيّة مع (لولا) متّفقة مع ما هو مقرّر لها في القواعد النحويّة.

- وقع الاسم في الديوان بعد أداتي الشرط (إنّ) و(إذا)، ومن القواعد المقرّرة أنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل<sup>(١)</sup>؛ " لأنّك تعلّق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها"<sup>(٢)</sup>، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة، وأقوال النحويين في الاسم المرفوع بعدهما<sup>(٣)</sup>.  
- وقعت (أنّ) وصلتها بعد (لو)، وتركيب الجملة الشرطيّة معها جاء متّفقاً مع المذكور عند النحويين.

\* \* \*

- 
- (١) انظر: المقتضب ٤٩/٢، شرح التسهيل ٧٤/٤، شرح الكافية ١٠٩/٤.  
(٢) شرح المفصل ٩/٩.  
(٣) انظر ما سبق ص ١٧، ٢١.



## المبحث الرابع

### القضايا التركيبية للجملة الشرطية

#### ١- الرتبة:

الجملة الشرطية - كما سبق- لها عناصر رئيسة، هي: أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وهذا الترتيب هو الأصل في الجملة الشرطية، إلا أنه قد وردت نصوص خالفت هذا الترتيب، فتقدّم فيها مآظهره الجواب على الأداة وجملة الشرط.

ووفقاً لمذهب البصريين، فإنّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام<sup>(١)</sup>، وعليه فلا يصحّ أن يتقدّم عليها مابعدّها، فلا يجوز: أتّك إن تأتّني، وأحسنُ إليك إن أكرمتني، بالجزم على الجواب، فإن رُفع المتقدّم جاز، نحو: أتّيك إن أتّيتني، وأحسنُ إليك إن أكرمتني، وإذا ورد تقدّم جملة هي الجواب في المعنى، فإنّها تكون دليلاً عليه، والجواب محذوف<sup>(٢)</sup>، ففي نحو: أنت ظالم إن فعلت، لا يصحّ على هذا الرأي كون المتقدّم جواباً؛ لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء، وإنّما هو محذوف تقديره: إن فعلت فأنت ظالم، يقول سيبويه: "وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيء

(١) انظر: المقتضب ٦٨/٢، المقتصد ١١٢٠/٢، شرح المفصل ٧/٩، شرح التسهيل ٨٦/٤، المقاصد الشافية ١٢٠/٦، ١٢٢، همع الهوامع ٣٣٢/٤.  
 (٢) الخصائص ٣٨٧/٢-٣٨٨، شرح المفصل ٧/٩، شرح الكافية ١٠٠/٤، مغني اللبيب ٨٤٩، المقاصد الشافية ١٢٠/٦، التصريح ٣٩٥/٤.



من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله" (١) ، وذهب الكوفيون (٢) إلى جواز التقديم؛ لأنَّ الأصل في الجزاء -وفقًا لمذهبهم- التقديم على أداة الشرط، والرفع، نحو: أضربُ إنْ تضربُ، وعند تأخيره انجزم بالجوار (٣)، ووافقهم في جواز التقديم أبو زيد الأنصاري (٤)، والأخفش (٥)، والمبرد (٦)، فالمتقدِّم هو الجواب نفسه، وليس الدليل عليه. وممَّا احتجَّ به على هذا الرأي قول قيس بن مسعود:

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ \*\* فَطَعْنَةُ لَأَعْسِ وَلَا  
بِمُعَمَّرٍ (٧)

على تقدير: إِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَلَمْ أَرْقِهْ.

وإذا تقدَّم على أداة الشرط ما هو جواب في المعنى، فلا بدَّ أن يكون الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى، نحو: أضربُك إنْ ضربتني، وأضربُك إنْ لم تُعطني، والعلة في ذلك "أنَّ حرف الشرط لم

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) نسبة الرأي لهم في: الإنصاف ٦٢٣/٢، شرح التسهيل ٨٦/٤، شرح الكافية ١٠٠/٤، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٢٣/٢.

(٤) نسبة الرأي له في: شرح التسهيل ٨٦/٤، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

(٥) نسبة الرأي له في: همع الهوامع ٣٣٣/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٦٨/٢.

(٧) الخصائص ٣٨٨/٢، المقاصد الشافية ١٢١/٦.

يجزم، فساغ أن لاتأتي بجواب"<sup>(١)</sup> ولايجيء مضارعًا إلا في الشعر<sup>(٢)</sup>، نحو: آتِيكَ إِنْ تَأْتِي، ونحو قول أبي ذؤيب الهذلي:  
**فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ، إِنَّهَا \*\* مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِيهَا  
لَا يَضِيرُهَا<sup>(٣)</sup>**

على تقدير: لا يضيرها من يأتها.  
وإن تقدّم ماهو جواب معنى على أدوات الشرط الظرفية، كـ(متى)، و(إدما)، و(أيّان)، و(أين)، و(حيثما)، و(أنّى)، فتبقى على تضمّنها للشرط، وأمّا ما يصلح من أدوات الشرط لكونها موصولة، نحو: (مَنْ)، و(ما)، و(أيّ)، فتحتمل كونها موصولة وشرطية إِنْ جاء بعدها فعل ماضٍ، نحو: آتِي مِنْ أَتَانِي، ويترجّح كونها موصولة إِنْ جاء بعدها مضارع، نحو: آتِي مَنْ يَأْتِينِي، ويجوز جعلها شرطية على ضعف<sup>(٤)</sup>.

**وروده في الديوان:** وردت الجملة الشرطية على غير النسق الأصلي لها بتقديم ماهو جواب في المعنى في واحد وأربعين

- 
- (١) شرح المفصل ٧/٩. وانظر: المقاصد الشافية ٦/١٣٣-١٣٤.
  - (٢) انظر: الكتاب ٣/٧٠، شرح التسهيل ٤/٨٧، شرح الكافية ٤/١٠٠.
  - (٣) شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨، الكتاب ٣/٧٠، المقتضب ٢/٧٢، شرح المفصل ٨/١٥٨.
  - (٤) انظر تفصيل المسألة في: شرح التسهيل ٤/٨٧، شرح الكافية ٤/١٠١.

موضوعًا، والجدول التالي يبيِّن نصيب كلِّ أداة من هذا التقديم<sup>(١)</sup>:  
 وفيما يلي نماذج من صور الجملة الشرطيَّة مع كلِّ أداة  
 منها<sup>(٢)</sup>:

الأداة	إذا	إذا ما	إن	لو	كُلِّمَّا
	١٩	٣	١١	٦	٢

- 
- (١) سبق الحديث عن (حيثما) ص ٢٩-٣٠، واحتمالها الشرطية وحذف  
 جوابها، مع تقدم ما هو جواب في المعنى.  
 (٢) سار البحث في هذا التقسيم وفق مذهب البصريين بأن المقدم هو دليل  
 الجواب أو الجواب في المعنى.

## ١- إذا:

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها ماض) +  
(الجواب محذوف)

- وورد مثل هذا التركيب اثنتي عشرة مرّة، منها:
- فَبِكَ لَا تُطِيقُ رُجُوعَ لُبِّي \*\* إذا رَحَلْتَ وَإِنْ كَثَرَ الْعَوِيلُ<sup>(١)</sup>
  - فَيَأَلِبُ خَيْرِي إِذَا شَطَطَ النَّوَى \*\* بِلَبِي، وَصَدَّتْ عَنكَ مَا أَنْتَ صَانِعُ<sup>(٢)</sup>
  - وَأَنْتُمْ أَسْرَارَ الْهَوَى فَمَيْتَهَا \*\* إِذَا بَاحَ مَزَاحَ بِهِنَّ بَرُوقُ<sup>(٣)</sup>

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها مضارع مجزوم  
بلم) + (الجواب محذوف)

- وورد هذا التركيب مرّتين:
- كَأَنَّكَ لَمْ تَعْلَمْ إِذَا لَمْ تَلْقِهَا \*\* وَإِنْ تَلَقَّهَا فَالْقَلْبُ رَاضٍ وَقَتَعُ<sup>(٤)</sup>
  - فَلَا خَيْرَ فِي التَّنْيَا إِذَا لَمْ تَوَاتِنَا \*\* لِبِنِي، وَلَمْ يَجْمَعْ لَنَا الشَّمْلَ جَامِعُ<sup>(٥)</sup>

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها مضارع مرفوع)  
+ (الجواب محذوف)  
وورد مرّة واحدة:

(١) الديوان ٧٤.

(٢) الديوان ٥٤.

(٣) السابق ١١٣.

(٤) السابق ٥٣.

(٥) السابق ٥٤.

- بَلِيغٌ إِذَا يَشْكُو إِلَى غَيْرِهَا الْهَوَى \*\* وَإِنْ هُوَ لَأَقَاها فَعَيْرُ

بَلِيغٌ (١)

ج ج في المعنى + إذا + ج ش (فعلية فعلها محذوف) +  
(الجواب محذوف)

وورد في ثلاثة مواضع، منها:

- كَأَيِّ فِي أَرْجُوحةٍ بَيْنَ أَحْبَلٍ \*\* إِذَا نَكَرَةَ مِنْهَا عَلَى الْقَلْبِ تَخْطُرُ (٢)

- وَفِي الْيَسْرِ لِلنَّفْسِ الْمَرِيضَةِ رَاحَةٌ \*\* إِذَا النَّفْسُ رَامَتْ خُطَّةً لَا تَنَالُهَا (٣)

- إِذَا مَا:

ج ج في المعنى + إذا ما + ج ش (فعلية فعلها ماض) +  
(الجواب محذوف)

وورد في موضعين:

- فَمَا أَنَا إِنْ بَاتَتْ لَيْلِي بِهَاجِعٍ \*\* إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ بِالنِّيَامِ الْمَضَاجِعُ (٤)

- وَلِلْعَيْنِ أَشْرَابٌ إِذَا مَا نَكَرَتْهَا \*\* عَلَى الْجِيدِ يَسْتَبْكِينَ مَنْ كَانَ بَلَكِيًا \* (٥)  
بَلَكِيًا \*

ج ج في المعنى + إذا ما + ج ش (فعلية فعلها محذوف) +  
(الجواب محذوف)

(١) السابق ٦٤ .

(٢) السابق ٤٥ .

(٣) السابق ٧٦ .

(٤) الديوان ٥٤ .

(٥) السابق ١٢٨ .

وورد في موضع واحد:  
- وَخَبَّرْتُمَا نِي أَنْ تَيْمَاءَ مَنْزِلٍ \*\* لَيْلِي إِذَا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى  
المراسيَا\* (١)

٢- إن:

ج ج في المعنى + إن + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)

ورد هذا التركيب عشر مرّات، منها:  
- فَمَتَّ أَنْتَ، يَاقَلْبَاهُ، إِنْ كُنْتَ مَيِّتًا      بِابْنِي، وَإِلَّا فَاسْئَلْ إِنْ كُنْتَ  
\*\*      سَالِيًا\* (٢)  
- الْأَحْيَ لِبْنِي الْيَوْمَ إِنْ كُنْتَ غَلِيًّا      وَالْمَمِّ بِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا  
\*\*      تَلَاقِيَا\* (٣)

ج ج في المعنى + إن + ج ش (فعلية فعلها مضارع) + (الجواب محذوف).

وورد في موضع واحد، هو:  
- وَأَفْرَحُ إِنْ تُمَسِّيَ بِخَيْرٍ وَإِنْ يَكُنْ \*\* بِهَا الْحَدَّثُ الْعَادِي تَرَعْنِي  
الرَّوَائِعُ\* (٤)

٣- لو:

- 
- (١) السابق ١٢٣.
  - (٢) السابق ١٢٨.
  - (٣) السابق ١٢٥.
  - (٤) السابق ٥٤.

ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف)

ورد هذا التركيب أربع مرّات، منها:

- لَقَدْ كُنْتَ حَسْبَ النَّفْسِ لَوْ دَامَ وَصَلْنَا \*\* وَلَكِنَّمَا الدُّنْيَا مَتَاعٌ غُرُورٌ\*<sup>(١)</sup>

ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها مضارع) + (الجواب محذوف)

ورد في موضع واحد:

- جَزَعْتُ عَلَيْهَا لَوْ أَرَى لِي مَجْزَعًا \*\* وَأَفْنَيْتُ دَمْعَ الْعَيْنِ لَوْ كَانَ فَانِيًا\*

(٢)

ج ج في المعنى + لو + ج ش (فعلية فعلها محذوف/ أن وصلتها) + (الجواب محذوف).

وورد في موضع واحد:

- وَقَدْ عَشِنَا نَلَذُّ العَيْشَ حِينًا \*\* لَوْ أَنَّ الدَّهْرَ لِلإِنْسَانِ رَاعٍ

(٣)

٤- كُئِمَا:

ج ج في المعنى + كُئِمَا + ج ش (فعلية فعلها ماض) + (الجواب محذوف).

ورد مرّتين:

(١) السابق ٩٨.

(٢) الديوان ١٢٧.

(٣) السابق ٦٢.

- وَفَيْضُ نُمُوعِ الْعَيْنِ بِاللَّيْلِ كَلِمًا \*\* بَدَأَ عِلْمٌ مِنْ أَرْضِكُمْ لَمْ يَكُنْ يَبْنُو\*<sup>(١)</sup>
- وَلَنْ يَمْنَعُوا عَيْنِي مِنَ النَّمْعِ كَلِمًا \*\* جَرَتْ خَطْرَةٌ بِالْقَلْبِ مِنْ نِكْرِهَا لِيَا\*<sup>(٢)</sup>

## ٢- الحذف :

يعتري الجملة الشرطيّة حذف أحد أركانها، ومن المقرّر أنّ "الحذف إنّما يكون إذا عُلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تعرّف به"<sup>(٣)</sup>.

وصور الحذف وفق ما ذكره النحويون: حذف جملة الجواب، حذف جملة الشرط، حذفهما معاً، حذف الأداة.

أولاً: حذف الجواب: وهو الأكثر في هذا الباب<sup>(٤)</sup>، يقول ابن مالك:

والشرطُ يُغني عن جوابٍ قد عُلِمَ والعكسُ قد يأتي إن  
المعنى فهم

"والعلم الحاصل عند المخاطب قد يكون لتقدّم ذكر معنى الجواب بعينه، ويكون لتقدّم ما يدلُّ عليه، وليس به، وقد يكون لغير ذلك"<sup>(٥)</sup>.

ومن خلال استعراض هذه المسألة في مظانّها، يمكن تحديد أهم مواضع حذف الجواب فيما يلي:

- 
- (١) السابق ٩١.  
(٢) السابق ١٢٨.  
(٣) المقاصد الشافية ٦/١٦٣.  
(٤) انظر: الإنصاف ٢/٦٣٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٨-١٦٠٩.  
(٥) المقاصد الشافية ٦/١٦٤.



١- تقدّم جملة هي الجواب في المعنى: وقد تقدّم تفصيل هذا الموضوع، وخلاف النحويين حوله، وتطبيقاته في الديوان<sup>(١)</sup>.  
٢- تقدّم مايدلّ على الجواب، وليس به: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّيَأَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾، والمراد: إن كنت نقيًّا فلا تقربني، فالجواب دلّت عليه الاستعاذة؛ لأنها هي طلب العوذ والبعد عن كل ضار<sup>(٢)</sup>.

وروده في الديوان: ممّا يمكن حمله على هذه الصورة قول قيس:  
- قَدْ كُنْتُ أَنهَاكَ عِنهَا لَوْ تَطَاوَعْنِي \*\* فَاصْبِرْ فَمَا لَكَ فِيهَا أَجْرٌ مَن صَبِرًا<sup>(٣)</sup>

والمعنى: لو طاوعتني ماندمت، ودلّ على هذا الجواب قوله: قد كنت أنهاك.

٣- اجتماع الشرط والقسم: إذا اجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم، فالجواب للسابق منهما، ويحذف جواب المتأخّر لزومًا؛ لدلالة جواب الأوّل عليه، هذا إن لم يتقدّم نو خبر، فإن تقدّم، فالجواب للشرط سواء تقدّم الشرط أم تأخّر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ماسبق ص ٤١-٤٥.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١٦٥/٦.

(٣) الديوان ٤٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦١٥-١٦١٦، التصريح ٣٩٧/٤-٣٩٨.

أما إن كان الشرط امتناعياً، وهو الشرط بـ(لو) و(لولا)،  
وتقدّم على القسم، فالجواب للشرط مطلقاً<sup>(١)</sup>، وأما إذا تقدّم القسم  
على الشرط الامتناعي، ففي المسألة أقوال، أبرزها:

١- الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف، نحو: والله لو  
قام زيد لقمْتُ، وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

٢- الجواب للقسم، ويستغنى عن جواب الشرط؛ وفقاً لقاعدة  
اجتماع الشرط والقسم، وبه قال  
ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>.

٣- الجواب لهما جميعاً، وإليه ذهب الزمخشري<sup>(٦)</sup>، ووصف  
ووصف أبو حيان هذا القول بأنّه "ليس بجيد"؛ لمخالفة جواب  
الشرط الامتناعي جواب القسم، فالأوّل ممتنع الوقوع، بينما  
الثاني مقدّر الوقوع، فلا يكون الجواب لهما معاً<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٣، المقاصد الشافية ١٧٥/٦، شرح  
الأشموني ٢٨/٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٣، المساعد ١٧٨/٣.

(٣) نسب الرأي له في: البحر المحيط ٤٦/٥، المساعد ١٧٩/٣، الدر  
المصون ٥٤/٦. وفي شرح الجمل ٥٢٩/١، ذكر هذا الرأي دون تفرقة  
بين الامتناعي وغير الامتناعي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤٥٦/٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٨٢/٤.

(٦) انظر: الكشف ١٩١/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤٥/٥.

وروده في الديوان: اجتمع الشرط مع القسم في ثلاثة مواضع:

- لئن كان برد الماء حران صاديا \*\* إلي حبيباً إنَّها

لحبيب \* (١)

فاللام موطنة للقسم، و(إن) شرطية، تقدّم القسم على الشرط، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، دلّ عليه جواب القسم.

- ولكن لعمرى قد بكيك جاهاً \*\* وإن كان داني كُله منك أجمع (٢)

تقدّم القسم ، وتأخر الشرط، والجواب للقسم، إذ جاء جملة فعلية فعلها ماض مثبت مقترن بقد.

- خليلي لا والله لأملك البكا \*\* إذا علم من أرض ليلى بدا ليأ \* (٣)

تقدّم القسم ، وتأخر الشرط، والجواب للقسم، إذ جاء جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلا.

ومما جاء في اجتماع القسم مع الشرط الامتناعي:

- لعمرك لولا البين لا يقطع الهوى \*\* ولولا الهوى ما حن للبين

آلف \* (٤)

(١) الديوان ٨٦.

(٢) السابق ٦٠.

(٣) السابق ١٢٤.

(٤) السابق ١٠٩.

تقدّم القسم وتأخر الشرط، وجاء الجواب جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بلا النافية، وليس هذا من أحوال جواب (لولا)، بل من أحوال جواب القسم، وهذا ممّا يجعل الجواب للقسم لا للشرط.

٤- توسّط الأداة والشرط بين أجزاء الدليل: ويكون التوسّط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، وقد يكون في غير ذلك. قال ابن مالك: "وقد يُعْزِي عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدّم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدّر بعد الشرط"<sup>(١)</sup>، وذكر ابن هشام من مواضع وجوب حذف جملة الجواب إن اكتنفه مايدلّ على الجواب، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: هو إن فعل ظالم<sup>(٣)</sup>، وقول ذي الرمة:

وإني متى أشرف على الجانب الذي \*\* به أنت من بين  
الجوانب ناظر<sup>(٤)</sup>

(١) شرح الكافية الشافية ١٦١١/٣-١٦١٢، وانظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤.

(٢) البقرة: ٧٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٨٤٩.

(٤) الديوان ٢٤٤/١، الكتاب ٦٨/٣، المقتضب ٧١/٢، شرح الكافية الشافية ١٦١٢/٣.

ومنع الرضي تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر إلا في ضرورة، فعلى مذهبه لا يقال: زيد إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، والتقدير: فهو كريم، على حذف المبتدأ، والجملة الشرطية خبر المبتدأ. وهو قول مرجوح بما ورد من شواهد كثيرة في هذه المسألة<sup>(١)</sup>.

**وروده في الديوان:** جاء توسطُّ الأداة والشرط بين أجزاء الدليل في ثلاثة عشر موضعًا، وممَّا جاء التوسط فيه بين المبتدأ والخبر:

- فَيَا حَبِيبًا، مَا لَمَّتْ حَتَّى قَتَلْتَنِي \*\* وَلَا أَنْتَ، إِنْ طَالَ الْبَلَاءُ لِي مُنْصِيفًا<sup>(٢)</sup>

- وَوَعْدِكَ إِنَّمَا وَوَلَقْتَ عَاجِلًا \*\* بَعِيدًا كَمَا قَدْ تَعْلَمِينَ سَحِيقًا\*<sup>(٣)</sup>

ومما جاء التوسط فيه بين ما أصله المبتدأ والخبر:

- فَيَا إِنْ حَوْلَتْ صَرْمِي وَهَجْرَتِي \*\* عَلَيْكَ مِنْ أَحْدَاثِ الرَّدَى لَشَفِيقًا\*<sup>(٤)</sup>

- كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ مَا لَمْ تَكُنْ بِهَا \*\* وَإِنْ كَانَ فِيهَا الْخَلْقُ قَفَرًا بِلَاغًا<sup>(٥)</sup>

- فَمَا أَنَا إِنْ بَنَيْتَ لِنَيْتِي بِهَاجِعٍ \*\* إِذَا مَا اسْتَنْقَلْتَ بِالنِّيَامِ الْمَضَاجِعَ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر شواهد على ذلك في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٦/٣/١ - ٢٤٧.

(٢) الديوان ٦٦.

(٣) السابق ١١١.

(٤) السابق ١١١.

(٥) السابق ٥٩.

(٦) السابق ٥٤.

وورد التوسط بين الفعل ومفعوله، في قوله:  
- خُدُّوا بِدِمِّي إِنْ مِتُّ كُلَّ خَرِيدَةٍ \*\* مَرِيضَةٍ جَفْنِ الْعَيْنِ  
وَالطَّرْفِ فَاتِرٌ<sup>(١)</sup>

**ثانياً: حذف الشرط، مع بقاء الجواب:** بشرط العلم  
بالمحذوف، ودلالة السياق عليه، وهو دون حذف الجواب<sup>(٢)</sup>،  
نحو: افعل كذا وإلا ضربتك؛ أي: وإلا تفعل ضربتك، ومنه قوله  
عليه الصلاة والسلام: "إِمَّا لَا، فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ  
السُّجُودِ"، وقول الأحوص:

**فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفَاءٍ \*\* وَإِلَّا يَعْجَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(٣)</sup>**  
التقدير: إِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْجَلُ.

وَقُدِّدَ الحذف بكونه مع (إِنْ) دون غيرها، ووقوع لا النافية  
بعدها<sup>(٤)</sup>. وجوّز الشاطبي القياس في غير (إِنْ)<sup>(٥)</sup>، وحكى  
الأنباري قول العرب: من سلّم عليك فسدِّمْ عليه، ومن لا، فلا

(١) الديوان ٤٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣، المساعد ١٦٩/٣.

(٣) الديوان ٢٣٨ (والرواية فيه: بأهل.. شقّ)، شرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣،  
مغني اللبيب ٨٤٨، المقاصد ١٦٧/٦.

(٤) انظر: التصريح ٣٩٣/٤.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ١٦٩/٦.

تعباً به" (١)، أي: ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به، ووصف أبو حيان اشتراط التعويض بـ(لا) بأنه " ليس بشيء" (٢).

ومن مواضع حذف الشرط وقوع الاسم بعد أداة الشرط، ووقوع (أن) ومعموليهما بعد (لو) وقد سبق ذكر هاتين المسألتين، وتطبيقاتهما في الديوان (٣).

**وروده في الديوان:** ورد حذف الشرط بعد (إن) في قوله:  
فَمُتْ أَنْتَ، يَا قَلْبَاهُ، إِنْ كُنْتَ مَيِّتًا \*\* بِبُنَى، وَإِلَّا فَاسْأَلْ إِنْ كُنْتَ سَالِيًا  
(٤)

والتقدير: وإلا تفعل فأسأل، فحذف الفعل بعد (إن) الشرطيّة المتلوة بلا النافية.

**ثالثاً: حذف جملي الشرط والجواب:** وهو نادر، ولا يجوز في غير (إن)؛ لأصلاتها في باب المجازاة (٥)، ومنه قول رؤبة:

(١) الإنصاف ٧٢/١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.

(٣) انظر ماسبق ص ١٧، ٢٤، ٣١.

(٤) الديوان ١٢٨.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠.

قالت بنات العمّ يأسلمى وإن \*\* كان فقيرًا مُعدّمًا قالت وإن

(١)

أي: وإن كان كذلك فأنا أتمنّاه، أو رضيته، وممّن قال بالجواز ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر مذهب المالقي، وأبي حيّان<sup>(٤)</sup>، وخصّه بعضهم بالضرورة<sup>(٥)</sup>. والراجح والراجح جوازه نثرًا ونظمًا؛ لكون (إن) أمّ الباب، ولها من التوسّع ما ليس لغيرها، وليس ثمّ ما يمنع مع وضوح المراد، ودلالة السّياق على المحذوف.

ولم ترد في الديوان صورة هذا الحذف.

رابعًا: حذف أدوات الشرط: وهو غير جائز، لا (إن) ولا غيرها، وجوّزه بعضهم في (إن)، ويرتفع الفعل بعدها، وهو قول مرجوح، موصوف بالضعف<sup>(٦)</sup>. ولم يرد هذا الحذف في الديوان.

(١) الديوان ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٥، شرح عمدة الحافظ ١/٣٧٠، رصف المباني ١٨٩.

(٢) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤، المساعد ١٧١/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠ (وذهب في التسهيل ٢٣٩ إلى تقييده بالضرورة).

(٤) انظر: رصف المباني ١٨٨، ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.

(٥) انظر: المقرب ٣٠٣، شرح الكافية ٤/٨٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤.



### ٣- الربط :

سبق القول بأنَّ الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً لوقوعه شرطاً، ولا يلزم اقترانه بالفاء في هذه الحال؛ فإذا كان الجواب غير صالح لأن يكون شرطاً فيجب اقترانه بالفاء؛ لتربطه بالشرط، وذلك في مواضع، منها: أن يقع الجواب جملة اسمية، أو طلبية، أو فعلاً غير متصرف، أو يقترن بحرف التنفيس، أو قد، أو يكون منفيّاً بـ(ما) أو(لن) . وقد تقوم (إذا) مقام الفاء في الربط، وفق التفصيل الذي سبق ذكره<sup>(١)</sup>.

**وروده في الديوان:** ورد الربط بالفاء بين جملتي الشرط والجواب في تسعة وعشرين موضعاً، والجدول التالي يبيّن نصيب كلّ أداة من هذا الربط:

الأداة	إذا	إنْ	مَنْ	مهما
	٤	٢٣	١	١

وفيما يلي صور الجملة الشرطيّة في حال الربط بالفاء، مع ذكر نماذج من الديوان :

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ج  
ج ش(اسمية)

ووردت في أحد عشر موضعاً، منها:

(١) انظر ما سبق ص ١٣٢.

- كأنك لم تغه إذا لم تلاقها \*\* وإن تلقها فالقلب راضٍ وقتغ<sup>(١)</sup>
- هيني امرءًا إن تحسني فهو شاكراً \*\* لذاك وإن لم تحسني فهو صافح<sup>(٢)</sup>
- ومهما يكن فالقلب يالبن ناشراً \*\* عليك الهوى ، والجيب ما عشت نصح<sup>(٣)</sup>

أداة الشرط + ج ش ( فعلية / فعلها ماض ) + الفاء + ج ج ش ( اسمية )

ووردت في ثلاثة مواضع، منها:

- فإن منعت، فالنخل منها سحية<sup>(٤)</sup> \*\* وإن بئلت أعطت قليلاً ومنت<sup>(٥)</sup>
- فيا جبلي نعمان إن أن بعدهم<sup>(٦)</sup> \*\* فبني سأكسوك الدموع الجواريا<sup>(٧)</sup>

أداة الشرط + ج ش ( فعلية / فعلها محذوف ) + الفاء + ج ج ش ( اسمية )

وردت في موضعين:

- إذا نحن أنفنا البكاء عشية<sup>(٨)</sup> \*\* فمؤعنا قرن من الشمس طلع<sup>(٩)</sup>
- بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى<sup>(١٠)</sup> \*\* وإن هو لاقاها فغير بليغ<sup>(١١)</sup>

(١) الديوان ٥٣.

(٢) السابق ٨٩.

(٣) السابق ٨٩.

(٤) السابق ٣٨.

(٥) السابق ١٢٣.

(٦) السابق ٥٨.

(٧) السابق ٦٤.

وقد ورد الجواب جملة اسمية لم تقترن بالفاء، وذلك في ثلاثة مواضع:

- أَلَا لَيْتَ أَيَّمَا مَضِينَ تَعُودُ \*\* فَبِنَ عَدَنَ يَوْمًا إِنِّي لَسَعِيدٌ\*<sup>(١)</sup>  
- فَيَقْلِبُ خَيْرَنِي إِذَا شَطَطَ النَّوَى \*\* بِلَبْنِي، وَصَدَّتْ عَنكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ<sup>(٢)</sup>  
- أَقُولُ إِذَا نَفْسِي مِنَ الْوَجْدِ أَصْعَتٌ \*\* بِهَا زَفْرَةٌ تَعَانِي هِيَ مَا هِيََا\*<sup>(٣)</sup>

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+  
ج ج ش (فعلية/ فعلها ماض)  
وردت في موضع واحد:

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْجَوَى فَكَفَى بِهِ \*\* جَوَى حُرْقٍ قَدْ ضُمَّنْتَهَا  
الْأَضَالُ<sup>(٤)</sup>

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها مضارع/ ماض)+الفاء+  
ج ج ش (فعلها جامد)

وردت في موضعين:  
- فَبِنَ أَحْيَىٰ أَوْ أَهْلِكَ فَلَسْتُ بِرَائِلٍ \*\* لَكُمْ حَافِظًا مَا بَلَّ رِيقِي لَسَاتِيَا\*<sup>(٥)</sup>

(١) السابق ٩٢.  
(٢) الديوان ٥٤، ويُعدُّ الجواب أيضاً من قبيل الجملة الطلبية؛ لكون (ما) استفهاماً، فتكون الجملة اسمية طلبية في وقت واحد، نظير قوله تعالى: ﴿وَأَن يَخْذُلُكَ فَمَن ذَا الَّذِي يَضُرُّكَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ آل عمران: ١٦٠، وانظر: التصريح ٣٨٤/٤.

(٣) الديوان ١٢٦.

(٤) السابق ٥٦.

(٥) السابق ١٢٦.

- وإن خلفت لا ينقض النأي عهدها \*\* فليس لمخضوب البنان يمين\* (١)

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها مضارع مجزوم)+الفاء+ ج  
ج ش (فعلية/ مقترنة بقد)

وردت في موضع واحد:

فإن يك تهيامي بلبني غوايةً \*\* فقد، يا ذريح بن الحباب،  
غويث (٢)

- أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها مضارع مجزوم)  
مجزوم)+الفاء+ ج ج ش (فعلية/ فعلها مضارع منفي بلن)

وردت في موضعين، منهما:

- فلن يحبوها، أو يحل دون  
مقالة واش، أو وعيد أمير\*  
وصالها \*\*

فلن يمنعوا عيني من دائم البكا \*\* ولن يذهبوا ما قد أجن ضميري\* (٣)

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها ماض)+الفاء+ ج ج  
ش (فعلية/ فعلها مضارع منفي بلن)

وردت في موضع واحد:

- فإن منعوها، أو تحل دونها النوى \*\* فلن يمنعوا قلبي من الذكر  
خاليا\* (٤)

(١) السابق ١٢٠.

(٢) السابق ٣٦.

(٣) السابق ٩٨.

(٤) الديوان ١٢٨.

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها محذوف)+الفاء+ ج ج ش (طلبية)

- وردت في موضعين:  
- إذا أنت لم تبكي عليّ جنازة \*\* لديك فلا تبكي غدا حين أرفع<sup>(١)</sup>  
- فإن أنت لم تخبر بشيء علمته \*\* فلا طرت إلا والجناح كسير<sup>(٢)</sup>

أداة الشرط+ ج ش ( فعلية/ فعلها ماض)+الفاء+ ج ج ش (طلبية)

- فمن كان محزوناً غدا فإرقنا \*\* فإلآن فليبك لما هو واقع<sup>(٣)</sup>  
- ألبين من لبي؟ فإن كنت صادقاً \*\* فلا زال عظم من جناحك يفضخ<sup>(٤)</sup>  
- فإن كان حقاً ما تقول فأصبحت \*\* همومك شتى بثهن كثير<sup>(٥)</sup>  
- إذا طلعت شمس النهار فسلمي \*\* فآية تسلمي عليك طلوعها<sup>(٦)</sup>

### التوسيع:

تتعرّض الجملة الشرطية لضروب من التوسيع، " حيث يضاف إلى عناصرها الأساسية عناصر أخرى يتطلّبها السياق"<sup>(٧)</sup>.

(١) السابق ٦١ .

(٢) السابق ٤٦ .

(٣) السابق ٥٩ .

(٤) السابق ٩٠ .

(٥) السابق ٩٦ .

(٦) السابق ١٠٧ .

(٧) الجملة الشرطية ٢٢٣ .

وتنوّعت صور التوسيع في الجملة الشرطيّة، كالتوسيع  
بالحال والبدل والعطف والمعتراضات.

وروده في الديوان: ورد التوسيع في الديوان بالعطف  
والحال والنداء، وتنوّعت صور العطف الواردة، وفيما يلي  
نماذج من التوسيع:

- من العطف على الشرط:
- إن تُصرمي الحبلَ أو تُمسي مفارقةً \*\* فلدهر يُحدث للإنسان ألواناً<sup>(١)</sup>
- فإن منعوها، أو تحلّ دونها النوى \*\* فن يمنعوا قلبي من الذكر خالياً\*<sup>(٢)</sup>
- فإن أحي أو أهلك فست بزانلٍ \*\* لكم حافظاً ما بلّ ريقى لسائياً\*<sup>(٣)</sup>
- فيأقلبُ خبرني إذا شطتِ النوى \*\* بلبنى، وصدتْ عنك ما أنت صانعٌ\*<sup>(٤)</sup>
- صانعٌ\*<sup>(٤)</sup>

وجاء العطف على الشرط بتكرار الأداة في قوله:  
وإن مسني للضرر منك كآبةً \*\* وإن نال جسمي للفراق  
خشوعٌ\*<sup>(٥)</sup>

- ومن العطف على الجواب:
- فإن منعت، فالبخل منها سجيّةً \*\* وإن بذلت أعطت قليلاً ومنّت<sup>(١)</sup>

(١) الديوان ٧٩.

(٢) السابق ١٢٨.

(٣) السابق ١٢٦.

(٤) السابق ٥٤.

(٥) السابق ١٠٣.

- وإنك لو أبلغتها قيلك: اسلمي \*\* طوت حزننا وأرفض منها المدامع<sup>(١)</sup>

- إذا نكرت لبني تآؤه واشتكي \*\* تآؤه محموم عليه البلايل<sup>(٢)</sup>

ومما جاء العطف فيه على الجواب المقترن بالفاء:  
- ومهما يكن فقلقب يالين نشر  
عليك الهوى، والجيب ما عشت  
نصصح<sup>(٣)</sup> \*\*

- فإن يحبوها، أو يخل نون وصلها \*\* مقالة واش، أو وعيد أمير

قلن يمنعوا عيني من دائم البكا \*\* ولن يذهبوا ما قد أجن ضميري<sup>(٤)</sup>

ومما عطف فيه على الجملة الشرطيّة، قوله:

- إذا طنت الأننان، قلت: نكرتني \*\* أو اختلجت عيني، رجوت

التلاقيا<sup>(٥)</sup>

وورد التوسيع بالحال في قوله:  
- ولو أني قدرت غداة قلت: \*\* غدرت وماء مقلتها يسيل

نحرت النفس حين سمعت منها \*\* مقلتها وذاك لها قليل<sup>(٦)</sup>

وجاء التوسيع بالنداء بين الفاء والجواب في قوله:

(١) السابق ٣٨.

(٢) السابق ٥٣.

(٣) السابق ٧١.

(٤) السابق ٨٩.

(٥) الديوان ٩٨.

(٦) السابق ١٢٨.

(٧) السابق ٧٤.

- فَإِنْ يَكُ تَهَامِي بِبُنَى عَوَايَةً \*\* فَفَدُّ ، يَا ذَرِيحَ بْنَ الْحُبَابِ ،  
عَوَيْتُ (١)

التحليل النحوي:

- جاءت الجملة الشرطيّة في الديوان في غالب استعمالاتها وفق الترتيب النحوي المعروف لها، من تصدُر الأداة، ثم جملة الشرط، ثم جملة الجواب، إلا أنّ هذا الترتيب قد يُخالف؛ وهذا "أمر طبيعي؛ لأنّ الكلام يعبّر عن نفس إنسانية تختلج فيها الانفعالات والمشاعر، وتخضع لأحاسيس شتى، ممّا يضطرّها إلى تأكيد أجزاء من الجملة بتقديمها أو تشويق السامع إلى أجزاء متممة قطع ذكره لها، وأكثر ما ترد هذه الأمور في الشعر؛ لأنّه يخضع للانفعال أكثر من سواه، ولأنّ الموسيقى المطلوبة له تقتضي بعض التغييرات في ترتيب الجملة" (٢).

ومن خلال عرض مسألة تقديم الجواب على الأداة والشرط، ورأي البصريين والكوفيين فيها، لعلّ الذي يترجّح ماذهب إليه البصريون من القول بمنع تقدّم الجواب، وأنّ المتقدّم هو الجواب في المعنى، أو دليل الجواب؛ لأنّ حرف الشرط يدلُّ على معنى الملازمة بين الشرط والجزاء، فلزم تقديمه عليهم (٣).

(١) السابق ٣٦.

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ٣٨٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٨٦/٤.



- تقدّمت جملة الجواب في المعنى(أو جملة الجواب على رأي الكوفيين) في واحد وأربعين موضعًا، جاء فعل الشرط ماضيًا في اثنين وثلاثين موضعًا، ومضارعًا مجزومًا بـ(لم) في موضعين، ومجزومًا بأداة الشرط (إن) في موضع واحد، ومرفوعًا في موضع واحد، وجاء الاسم تاليًا لأداة الشرط في أربعة مواضع، و(أنّ) وصلتها بعد (لو) في موضع واحد.

وبذلك يتبيّن موافقة نصوص الديوان للاستعمال اللغوي الذي قرّره النحويون، من أنّه إذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جواب في المعنى، فلا بدّ أن يكون الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى، إذ بلغ مجموع هذين أربعة وثلاثين موضعًا، ولايجيء مضارعًا إلا في الشعر، وجاء في الديوان في موضعين، والمواضع المتبقية جاء فيها الاسم تاليًا لأداة الشرط، أو وقعت (أنّ) وصلتها بعدها، وكلاهما على تقدير فعل على الوجه الأرجح في المسألة.

- لم يرد في نصوص الديوان تقدّم ما هو جواب في المعنى مع الأدوات(مَنْ، وما، وأي) ممّا يصلح أن يكون موصولًا.  
- ورد في بعض نصوص الديوان تقدّم جملة الجواب في المعنى مقترنة بالفاء، وذلك في خمسة مواضع، وقد سبق ذكر ما استدللّ به أبو زيد من قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ \*\* فَطَعْنَةُ لَأَعْسِ وَلَا  
بِمُعَمَّرٍ

على تقدُّم الجواب نفسه؛ لاقتترانه بالفاء.

وبالنظر في النصوص الواردة وفق هذا التركيب، نجد أنَّه يمكن حملها على كون الفاء عاطفة على ماسبق، وفاقبًا لتخريج ابن جني للبيت: فلم أرقه... بأنَّ الفاء "معلَّقة بما قبلها، أو زائدة"<sup>(١)</sup>، وهذا مما يرجِّحه السياق، ومن الأمثلة قول قيس:

- تَبْكِي عَلَى ابْنِي وَأَنْتِ تَرَكَتْهَا \*\* وَكُنْتَ كَاتِغِيَّةً وَهَوَّ طَلَعُ  
فَلَا تَبْكِينَ فِي إِثْرِ شَيْءٍ نَدَامَةٌ \*\* إِذَا نَزَعْتَهُ مِنْ يَدَيْكَ النَّوَارِغُ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

أَلَا يَا قَلْبُ وَيْحَكَ كُنْ جَلِيدًا \*\* فَقَدْ رَحَلْتَ وَفَاتَ بِهَا التَّمِيلُ  
فَأَنْتَ لَا تَطِيقُ رُجُوعَ ابْنِي \*\* إِذَا رَحَلْتَ وَإِنْ كَثَرَ الْعَوِيلُ<sup>(٣)</sup>

وقوله:

ومأبى إشرارك، ولكنَّ حبَّها \*\* كَعَظْمِ الشَّجَا أَعْيَا الطَّيِّبِ الْمُدَاوِيَا  
فَمَتَّ أَنْتِ، يَا قَلْبَاهُ، إِنْ كُنْتَ مَيِّبَا \*\* بِلَبْنِي، وَإِلَّا فَاسْئَلِي إِنْ كُنْتُ سَالِيَا<sup>(٤)</sup>

فسياق المعنى في الأبيات السابقة يربط بوضوح بين البيت الأوَّل فيها مع الثاني.

(١) الخصائص ٢/٣٨٨.

(٢) الديوان ٥٣.

(٣) السابق ٤٧.

(٤) الديوان ١٢٨.

"و تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط،  
وتصدير حرف العطف"<sup>(١)</sup> كما قال ابن مالك.

- ورد الحذف في تركيب الجملة الشرطيّة في الديوان؛  
فحذف الجواب وهو الأكثر موازنة بحذف الشرط، وهذا يتفق  
مع ما أشارت إليه المصادر النحويّة، وكان حذفه لتقدّم جملة هي  
الجواب في المعنى هو الأعلى وروداً، إذ بلغ واحداً وأربعين  
موضعاً.

يليه حذف الجواب لتوسّط الشرط والأداة بين أجزاء الدليل،  
إذ ورد في اثني عشر موضعاً، أربعة منها جاء التوسّط بين  
المبتدأ والخبر، وسبعة مواضع بين ما أصله المبتدأ والخبر،  
وموضع واحد بين الفعل ومفعوله. ولهذا التركيب غرض  
بلاغي في إفادة المعنى تقوية وتسديداً أو تحسيناً<sup>(٢)</sup>.

وقد تبين من خلال عرض المسألة، وماورد من شواهد لها  
سبقت الإشارة إليها، ضعف قول الرضي بمنعه تعليق الشرط  
بين المبتدأ والخبر.

والقول بحذف الجواب في نحو هذا التركيب هو أحد الأقوال  
في المسألة، وهو رأي سيبويه<sup>(٣)</sup>، وبه قال أبو حيّان<sup>(٤)</sup>، وذهب

(١) شرح التسهيل ٨٦/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٠٦.

(٣) انظر: الكتاب ٦٨/٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤.

المبرد إلى القول بزيادة الفاء<sup>(١)</sup>، فالتقدير في بيت ذي الرمة  
الأنف الذكر: فناظر. وذكر ابن مالك أن خبر ما قبل الشرط أغنى  
عن جواب الشرط<sup>(٢)</sup>.

- حذف الجواب لاجتماع الشرط والقسم في أربعة مواضع،  
ثلاثة منها مع الشرط غير الامتناعي، وجاءت وفق ما قرّره  
النحويون في هذه المسألة من أن الجواب للسابق منهما،  
وموضع واحد مع الشرط الامتناعي، تقدّم القسم فيها على  
الشرط، وجاء الجواب للقسم، خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك،  
وهو موافق لما ذهب إليه ابن عصفور، والرضي، وأبو حيان.

- ورد حذف فعل الشرط بعد (إن) المتلوّة ب(لا) النافية، ولم  
يُرد مع غيرها من أدوات الشرط.

- لم يرد في الديوان التركيب القائم على حذف جملي  
الشرط والجواب.

- لم يرد في الديوان حذف الأداة، وهذا يتفق مع المشهور  
في المسألة من عدم جواز الحذف؛ لكون الأداة عنصراً رئيساً  
في التركيب الشرطي، لا يتضح إلا بوجود الأداة، وما ذهب إليه

(١) انظر: المقتضب ٧١/٢-٧٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦١١/٣.

بعضهم من جواز الحذف قول مرجوح؛ لأنه " لاتبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة"<sup>(١)</sup>.

- ورد ربط جملي الشرط والجواب في تسعة وعشرين موضعاً، تصدّرت الأداة (إن) عدد مرّات هذا التركيب؛ فهي أمّ أدوات الشرط، والأكثر استعمالاً في بابها.

- اقترنت الفاء بالجواب في الديوان في عدد من المواضع التي ذكرتها المصادر النحويّة، فجاء اقترانها بالجواب لكونه جملة اسميّة، وهو الأكثر وروداً، إذ بلغ سبعة عشر موضعاً، جاءت جملة الجواب مكوّنة من مبتدأ وخبر، نحو: فالقلب راضٍ، فهو شاكر، فهو صافح..، أو ماأصله المبتدأ والخبر، نحو: فإني سأكسوك، ووردت محذوفة المبتدأ بعد الفاء؛ استغناء بذكره مع الشرط، نحو قول قيس: وإنّ هو لاقاها فغير بليغ، قال ابن يعيش: " وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحو قولك: إنّ تأتني فمكرم، وإنّ تعرض فكريم؛ وذلك لأنه قد جرى ذكره مع الشرط، فاستغني بذلك عن إعادته"<sup>(٢)</sup>.

- اقترنت الفاء بالجواب؛ لكونه جملة طلبيّة في سبعة مواضع، والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء ولو بصيغة الخبر، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني،

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٤. وانظر: المساعد ٣/١٧١، همع الهوامع ٤/٣٣٧.

(٢) شرح المفصل ٧/٩.

والترجّي، والذي ورد في الديوان من هذه الأنواع:  
 الأمر (فَلْيَبِكْ، فَسَلِّمِي، فاسألِي..)، والنهي (فلا تبكي)،  
 والدعاء (فلا زال، فلا طُرْتُ، فأصبحت)، وفي هذا المعنى يقول  
 ابن مالك: "إذا كان الجواب ماضيًا لفظًا لامعنى، لم يجز اقترانه  
 بالفاء إلا في وعد أو وعيد؛ لأنّه إذا كان وعدًا أو وعيدًا حسن  
 أن يقدر ماضي المعنى، فعومل معاملة الماضي حقيقة"<sup>(١)</sup>،  
 ونظير هذا التركيب قوله عليه الصلاة والسلام: "من أدرك  
 والديه أو أحدهما ثم دخل النار من بعد ذلك فأبعده الله  
 وأسحقه"<sup>(٢)</sup>.

- ورد اقتران الفاء بالجواب؛ لكونه فعلاً جامدًا، وجاء في  
 موضعين: فإنْ أحيَ... فَلَسْتُ بِزَائِلٍ، وإنْ حَلَقْتُ... فليس  
 لمخضوب.

- جاء الربط بالفاء؛ لكون الجواب فعلاً ماضيًا مقترنًا بقد،  
 وورد في موضع واحد: فقد.. غويت.

- ورد الربط بالفاء؛ لكون الجواب مقترنًا بـ(لن): فإن  
 يحببوا.. فلن يمنعوا. وورد في ثلاثة مواضع.

- جاءت بعض التراكيب في الديوان يلزم فيها اقتران  
 الجواب بالفاء إلا أنّها خلّت منه: (فإنْ عُدْنَ يَوْمًا إنني لسعيدٌ)،

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥.

(٢) مسند الإمام أحمد، رقم الحديث (١٩٠٢٧) ٣١/٣٧٣.

(إذا شطَّت النوى... ما أنت صانع)، (إذا نفسي... هي ماهيًّا)،  
فقد ورد الجواب جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وهذه من  
المسائل التي اختلف فيها النحويون، فأكثر النحويين على جواز  
حذف الفاء في الضرورة، وامتناعه في السعة<sup>(١)</sup>، وهو الراجح؛  
لعدم السماع في النثر، وذهب ابن مالك إلى جوازه في النثر مع  
ندرته، وفي النظم، وهو كثير<sup>(٢)</sup>.

- ورد في الديوان اقتران الجواب بالفاء مع الفعل الماضي  
المجرد من قد وغيرها، وذلك في قوله:  
- إذا لم يكن إلا الجوى فكفى به \*\* جوى حرقٍ قد ضمنتها الأضالع  
(٣)

والماضي المتصرف المجرد إذا وقع جوابًا، له ثلاثة أحوال  
من حيث الربط بالفاء<sup>(٤)</sup>:

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٣/٦٤-٦٥، المقتضب ٢/٧٢-٧٣، ضرورة  
الشعر ١١٥-١١٦، التبصرة والتذكرة ١/٤٠٩-٤١٠، أمالي ابن  
الشرجبي ٩/٢، شرح المفصل ٣/٩، شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٢٣،  
شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٩، شرح الكافية ٢/٢٦٣،  
البيسيط ٢/٨١٦-٨١٧، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧١-١٨٧٢.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ١٣٣-١٣٥.

(٣) الديوان ٥٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥-١٥٩٦، شرح الأشموني ٤/٢٢-  
٢٣.

١- الفعل الماضي لفظاً- ومعنى يجب اقترانه بالفاء، نحو قوله تعالى: " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ " (١)، على تقدير قد؛ لأنها تقرب الماضي من الحال (٢).

٢- الماضي لفظاً- ومعناه على الاستقبال، نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، يمتنع اقتران الفاء به.

٣- الماضي لفظاً- وقُصد به الوعد أو الوعيد؛ أي أَنَّ معناه مستقبل، يجوز اقترانه بالفاء، نحو قوله

تعالى: " وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ " (٣). ولعلّ الذي يرّجّحه السياق في البيت المذكور أَنَّ اقتران الفعل (كفى) بالفاء؛ لكونه ماضياً لفظاً ومعنى، وهو على تقدير قد.

- لم يرد في الديوان الربط ب(إذا) .

- استعمل الشاعر الجملة الشرطيّة بضروب من التوسيع لها، كالعطف والحال والنداء، ممّا كان له الأثر الواضح في إثراء المعاني. وجاء التوسيع بالعطف بصورة لافتة، إذ بلغ اثنين وثلاثين موضعاً، وشمل العطف على فعل الشرط، وجواب الشرط، وعطف جملة شرطية على أخرى مثلها مع

(١) يوسف: ٢٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٧٣/٦.

(٣) النمل: ٩٠.



تكرار أداة الشرط، والعطف دون تكرارها، والعطف على الجواب المقترن بالفاء.

- ورد العطف بفعل ماضٍ على الشرط أو الجواب حال كونهما ماضيين، وهو النمط الأكثر ورودًا في هذا الباب، إذ زاد على عشرين موضعًا. وكان العطف بأحد الحرفين (الواو) و (أو): إذا شَطَّتِ النوى.. وصدَّتْ عنك، وإن بَدَلْتِ أَعْطَيْتِ.. ومَنْبَت، لو أبلغتها.. طَوَّتْ حزنًا وارفَضَتْ، إذا ذُكِرْتَ لِبْنِي تَأَوَّه واشتكى، لو أنْ نَفْسِي.. لَفَارَقْتُهَا.. وقَضَيْتِ، إذا افْتَلَتِ.. أذَاقْتُكَ.. أو مَتَّ حَسْرَةً.

- وجاء العطف على الشرط المضارع المجزوم بالمضارع، بالتشريك في الحكم الإعرابي : فإنْ يحجبوها أو يَحُلُّ، إنْ تصرمي الحبلَ أو تُمسي، فإنْ أَحْيَى أو أَهْلِكَ..

- وجاء العطف على الشرط الماضي بالمضارع بجزم المعطوف؛ لعطفه على المحل: فإنْ منعوها، أو تَحُل .  
- عطف على الشرط المجزوم بـ(لم) بمضارع مجزوم مثله بـ(لم): إذا لم تواتنا.. ولم يجمع.

- عطف على الجواب المقترن بالفاء: فإنْ يحجبوها... فلن يمنعوا.. ولن يذهبوا.

- عطف على الجواب بغير الواو، وفي هذه الصورة يجوز في المعطوف التشريك في الجزم، والرفع، وجاء في الديوان بالجزم : ومن يتعلَّق.. يَمُتُّ أو يَعِشُّ.

- عطف على الجملة الشرطيّة بجملة مثلها، مع تكرار أداة الشرط: إذا طنّنت..فُلتت..أو اختلجت..رجوت.
- ورد التوسيع بالحال والنداء في موضع واحد لكلّ منهما. وفي كلّ ماسبق من مسائل التوسيع، جرى فيها الشاعر على المقرّر في المصادر النحويّة، ولم يخرج عنها.

\* \* \*

تناول هذا البحث الجملة الشرطيّة في ديوان قيس لبنى وأنماط تركيبها، درس من خلاله- بعد المقدّمة والتمهيد- الجملة الشرطيّة وعناصرها، محدّدًا مصطلح الجملة، ومفهوم الشرط، وعناصر الجملة الشرطيّة، ثم تناول في مباحث ثلاثة أدوات الشرط من حيث معانيها واستعمالاتها، وأنماط الجملة الشرطيّة، والقضايا التركيبيّة للجملة الشرطيّة، مع التطبيق في هذه المباحث على الديوان، وقد انتهى البحث إلى نتائج أبرز أهمّها فيما يلي:

- تشعّب الدراسات وتباين الأقوال حول مفهوم (الجملة الشرطيّة) قديمًا وحديثًا، وتعدّد المصطلحات الواردة في هذا التركيب واختلافها عند العلماء عبر العصور المختلفة، ممّا يدلّ على أهميّة هذا الجانب، والحاجة إلى تجليته في الدرس النحوي.

- أهمية شعر قيس بن ذريح في مجال الاحتجاج في النحو، فهو يقع ضمن عصور الاحتجاج، وورد في كتب المتقدّمين من النحويين، كسيبويه، والمبرد، وثلعب، وابن السراج.

- اختلاط شعر قيس بن ذريح بشعر غيره من الشعراء العشاق، وبالأخصّ العذريين منهم، ممّا يستلزم مزيد تحقيق؛ لتميز شعره من شعر غيره.

- شكّلت الجملة الشرطيّة ظاهرة لافتة للنظر في الديوان؛ إذ بلغ عدد ورودها فيه قرابة مائة وخمسين موضعًا.
- أدوات الشرط الجازمة الواردة في الديوان (إن، مَنْ، مهما)، وجاءت في أربعة وخمسين موضعًا، وغير الجازمة (إذا، لو، لولا، كُلمًا، لمّا)، ووردت في اثنين وتسعين موضعًا.
- وردت الأداة (حيثما) مرّة واحدة في الديوان، جاءت فيها (ما) منفصلة عنها، والمعنى محتمل للظرفيّة والشرطيّة، وترجيح معنى الظرفيّة فيها.
- جاءت (إن) متصدّرة أدوات الشرط الجازمة ورودًا، إذ بلغ واحدًا وخمسين موضعًا، وهذا موافق لما خصّها به النحويون من كونها أمّ الباب.
- تصدّرت (إذا) أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، فقد بلغ اثنين وخمسين موضعًا، تلاها الفعل في معظمها، وجاء الاسم تاليًا لها في سبعة مواضع.
- مجيء الأنماط الرئيسية للجملة الشرطيّة في الديوان.
- مجيء الجملة الشرطيّة في غالب مواضعها في الديوان وفق الترتيب النحوي من تصدّر الأداة، ثم جملة الشرط ثم جملة الجواب، وخُولف هذا الترتيب في عدد من المواضع وفق الصور الواردة في المظانّ النحوية.

- رجّحت الدراسة منع تقدّم جواب الشرط على الأداة وجملة فعل الشرط، والمتقدّم هو الجواب في المعنى أو دليل الجواب، وهو رأي البصريين.

- تقدّمت جملة الجواب في المعنى في واحد وأربعين موضعًا، جاء فعل الشرط في معظمها ماضيًا، ومضارعًا مجزومًا على قلّة، متفقًا مع ما أورده النحويون في هذه المسألة.

- ماورد في الديوان من اقتران جملة الجواب في المعنى بالفاء، واستدلال بعضهم به على جواز تقدّم الجواب- يترجّح حملة على كون الفاء عاطفة على ماسبق، والسياق يُعين على هذا الترجيح.

- وقوع الحذف في تركيب الجملة الشرطيّة، فقد حُذف الجواب، وهو الأكثر، وتنوّعت أسباب حذفه، فحُذف لتقدّم جملة الجواب في المعنى، وهو الأكثر، وحُذف لتقدّم مايدلّ على الجواب، وليس به، ولإجتماع الشرط والقسم في بعض أحواله، ولتوسّط الأداة والشرط بين أجزاء الدليل، وحُذف فعل الشرط بعد(إنّ) المتلوّاة ب(ما) النافية، ولم يرد مع غيرها من الأدوات في هذا الباب.

- وقوع الربط بالفاء في الديوان بين جملتي الشرط والجواب في عدد من المواضع التي نصّت المصادر النحويّة على اقتران الفاء بالجواب فيها، وقد خلّفت بعض التراكيب الشرطيّة في الديوان من الفاء، وهو أمر جائز عند أكثر النحويين في الشعر.

- ورود التوسيع في الجملة الشرطيّة في الديوان بالعطف والحال والنداء، وكان العطف متصديراً ضروب التوسيع الأخرى، إذ بلغ اثنين وثلاثين موضعاً، وجرى الشاعر في هذه الأنواع على المقرّر في الاستعمال النحوي.

- جاء العديد من المسائل النحويّة المرتبطة بالجملة الشرطيّة في الديوان متفقاً مع ما ذكرته المصادر النحويّة، ومن ذلك:

- وقوع الفعل بعد (إن) في غالب مواضعها، وجاء الاسم تالياً لها في ثلاثة مواضع، وهذا من خصائصها التي اختصّت بها، ولم يرد في الديوان مجيء الاسم مع غيرها من أدوات الشرط الجازمة.

- استعمال (إن) في أكثر مواضعها مفيدة الظنّ والاحتمال، واستعملت موضع (إذا)، فوردت مع المتيقن المقطوع بحدوثه، ولكن على قلّة.

- ورود الفعل بعد الاسم التالي (إن) فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، أو ماضياً معنى.

- استعمال (مَنْ، وَمَهْمَا) في الديوان بصورة موافقة للاستعمال النحوي المنصوص عليه في مظانّه.

- كثرة مجيء الماضي بعد (إذا) مقصوداً به الاستقبال، إذ بلغ ثلاثة وثلاثين موضعاً، ووقع المضارع بعدها في أربعة

مواضع، وهذا الاستعمال كثرة وقلّة يتفق والقواعد المقرّرة في المسألة.

- لم يرد دليل على استعمال (إذا ما) جازمة في الديوان، وعدم الجزم بها يتفق والمشهور فيها.

- ورود (لو) الامتناعيّة هو الأكثر في الديوان، ووردت غير الامتناعيّة مرّة واحدة، وهذا موافق لما ذكره النحويون من كثرة الأولى وقلّة الثانية.

- حذف جواب (لو) في ثمانية مواضع، لم تخرج فيها عمّا قرّره النحويون.

- لم يقع الجزم بـ(لو) في الديوان، وفي ذلك ترجيح لرأي ابن مالك من ترك الجزم بها.

- وقوع (أنّ) وصلتها بعد (لو) .

- مجيء الجملة الشرطيّة بعد (لولا) متّفقة مع ما ذكره النحويون باستثناء مسألة متعلّقة بالجواب.

- ورود (كُلّما) داخلة على جمل فعليّة فعلها ماضٍ، ولم يرد المضارع، وهذا يقوّي ماتقرّر لها في المصادر النحويّة من كون الماضي هو الأكثر.

- مجيء (لمّا) موافقة لما ذكره النحويون من مسائل متصلة بها.

- اجتماع الشرط غير الامتناعي مع القسم، ومجيء الجواب للسابق منهما، وفق ماتقرّر في المسألة.



- وردت مسائل في الديوان خالفت ماذهب إليه النحويون  
أو بعضهم، منها:

- وقوع خبر (أنّ) بعد (لو) اسمًا، وهذا مخالف لما ذهب  
إليه السيرافي والزمخشري من لزوم كونه فعلًا.

- تساوي عدد مرّات اقتران جواب (لو) باللام حال كونه  
ماضيًا مثبتًا، والمقرّر في هذه المسألة أنّ الأكثر هو الاقتران.

- مجيء جواب (لولا) ماضيًا مثبتًا منفياً بـ(ما)، مقترنًا  
باللام، وهذا غير محفوظ كما ذكر أبو حيّان.

- ورود الأنماط الشرطية من حيث الكثرة والقلّة جاء مخالفًا

لما هو مقرّر لها في المصادر النحوية، فقد ورد النمط  
الشرطي: أداة الشرط+ج ش(فعلية/ فعلها مضارع)+ ج ج ش(ش  
فعلية/ فعلها مضارع) في المرتبة الرابعة، وهذا خلاف ماتقرّر  
من كونه الأوّل في ترتيب الأنماط الشرطيّة.

وجاء النمط الشرطي: أداة الشرط+ج ش (فعلية/ فعلها  
ماض) + ج ج ش( فعلية/ فعلها ماض) في المرتبة الأولى من  
حيث عدد مرّات وروده، وهذا مخالف لما ذكره النحويون من  
كونه الثاني في ترتيب الأنماط.

وورد النمط الشرطي: أداة الشرط+ج ش(فعلية/ فعلها  
مضارع)+ ج ج ش( فعلية/ فعلها ماض) في المرتبة الثانية  
مخالفًا ماتقرّر من كونه أقلّ الأنماط وأضعفها.



- حُذِفَ جواب الشرط لتوسُّط الشرط والأداة بين أجزاء الدليل، وفي هذا تضعيف لرأي الرضي الذي منع تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر.

- اجتماع الشرط الامتناعي والقسم، مع تقدُّم القسم على الشرط، وجاء الجواب للقسم، وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة.

- بعض المسائل النحويَّة لم ترد شواهد لها في الديوان ،  
ومنها:

- إهمال (إن) حملاً على (لو).
- اقتران (إن) بـ(لا) أو (ما) الزائدة.
- الجزم بـ(إذا)، وهذا موافق للمشهور فيها.
- وقوع الاسم بعد(لو)، وهذا يُقَوِّي اختصاصها بالفعل.
- وقوع الضمير المتصل بعد (لولا).
- وقوع (إذا) رابطة بين جملتي الشرط والجزاء.
- حذف أداة الشرط، ولا فعلي الشرط والجزاء معاً.
- تقدُّم ما هو جواب في المعنى مع الأدوات (مِنْ، وَمَهْمَا) ممَّا يصلح أن يكون موصولاً.

وانتهت الدراسة إلى توصيات، من أهمِّها:

- الإفادة من نتائج الدراسة والشواهد المتعلِّقة بالجملة الشرطيَّة في مقرَّرات النحو الدراسية؛ إغناء لحصيلة الطلاب النحويَّة، وتنمية للذائقة اللغوية والأدبيَّة.

- شرح النصوص الشعرية في مقرّرات تحليل النصوص الأدبية، واستجلاء معانيها، وكوامن الألفاظ والتراكيب من خلال الاحتكام إلى الأنظمة والقواعد النحوية.

- النهوض بمزيد مراجعة علمية دقيقة للديوان؛ لتمييز شعر قيس بن ذريح من شعر غيره.

- توجيه البحوث وتشجيعها في مضمار الدراسات البيئية بين النحو والبلاغة، وبين النحو والأدب؛ إثراءً لهذه التخصصات، وبياناً لترابط العربية وتكاملها.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

\* \* \*

## المصادر والمراجع

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، علي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م.
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٨م.
- أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣/١٩٨٣ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م.
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٠م.
- بناء الجملة في شعر الخنساء، زكريا إبراهيم زكي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠/١٩٨٠ هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدية.
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، نقله إلى العربية: عبدالحليم النجار، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- التبصرة والتذكرة، محمد الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧-١٩٨٧ م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: عبدالفتاح البحيري، الطبعة الأولى، ١٤٢٨/١٩٩٧ م.
- التعريفات، الجرجاني، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبدالرؤف المناوي، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.

- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الجملة النحوية في ديوان الهذليين- دراسة تطبيقية، حسين الحكمي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأربلي، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

- خصائص التراكيب- دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد الشنقيطي، تحقيق : عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ديوان الأحوص(شعر الأحوص الأنصاري)، تحقيق: عادل سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م،
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

- ديوان أبي زييد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)؛ صنعه:نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- ديوان قيس لبني، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.
- شرح أبيات سيبويه(تحصيل عين الذهب)، الأعم الشنتمري، تحقيق: عدنان آل طعمة، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مراجعة: محمود شاكر، مكتبة دار العروبة،



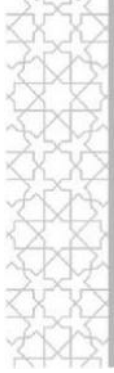
- شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠-١٤٠٢ هـ / ١٩٨٠-١٩٨٢ م.
- شرح الحدود النحوية، الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، تصحيح وتعليق: محمد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- شرح الكافية، الرضي الاسترآبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.

- شرح الكافيہ الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جمعة الموصلية، تحقيق: علي الشمولي، دار الكندي، ودار الأمل، الأردن، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبدالنواب، دار النهضة العربية،
- فوات الوفيات، محمد بن شاکر الکتبی، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣-١٩٧٤م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء البياتي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.
- الكشاف، الزمخشري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، عناية: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ / ١٩٩٢م.
- اللامات، الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللمحة في شرح الملحّة، ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- (لو) في صحيح البخاري- دراسة نحوية تطبيقية، ناهد العتيق، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٦، العدد الثاني، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.
- المؤلف والمختلف، الأمدي، تصحيح: كرنكو، مكتبة القدسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت.
- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور، تحقيق: سكيئة الشهابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح السكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.
- المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: عدد من الأساتذة، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م.



- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون، عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤-١٤٠٠هـ/١٩٧٥-١٩٨٠م.

\* \* \*